جامعة مولود معمري

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات الجزارية المريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة مقدمة للإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلاقات الدولية

تخصص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:

شكري منير

شريفي جوهر

إشراف الأستاذ:

يونس قصاص

السنة الجامعية: 2016/ 2017

الشكر و التقدير

الحمد لله أولا و آخرا الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات فله الشكر على نعمه التي لا تعد و لا تحصى.
والصلاة و السلام على نور القلوب حبيبنا مُحَمَّد ﷺ.
و إعترافا بعظيم الفضل وجميل المعروف، إمتثالا لقوله صلى الله عليه و سلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله" نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف "يونس قصاص" الذي تكرم بقبول الإشراف، فتحمل أعباء هذه المهمة النبيلة، والشكر على مساندته العلمية والإرشادات التي قدمها لنا، مع تواضع و صبر كبيرين فله منا جزيل الشكر و الإمتنان والعرفان.

شكـرا

الإهـــداء

أهدى هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين " أمي و أبي " حفظهما الله

و إلى إخوتي و أخي

إلى صغاري " محمّد، سعيد، ليزة، أية، إسلام، محمّد "

إلى صديقاتي و أصدقائي في قسم العلوم السياسية

إلى من تقاسم معي أعباء هذا العمل سكري منير

شريفي جوهرة

الإهـــداء

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا إلى من وضع الله الجنة تحت أقدامها والدتي العزيزة

إلي الذي وهب حياته من أجل تربيتي و تعليمي والدي العزيز

إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها

إلى منبع فخري و إعتزازي إخوتي الأعزاء أحمد، ديهية، مونية، أوريدة، سعاد، لعمارة.

و إلى جميع الأصدقاء و الصدقات

و إلى من تقاسمت معي أعباء هذا العمل "جوهرة شريفي"

إلى كل أسرة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية .

سكري منير

خطة االدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية الجزائرية 1976- 1999.

المبحث الأول :العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاستقلال 1776- 1962.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال فترة الاحتلال الفرنسي: 1830-1962.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال (1962- 1999).

المطلب الأول: فترة حكم بن بلة:

المطلب الثاني: فترة حكم الرئيس هواري بومدين: 1968- 1979.

المطلب الثالث: فترة حكم الشاذلي وليامين زروال: 1978- 1999.

الفصل الثاني: السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الأول: الأهداف الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: الأهداف السياسية والاقتصادية.

المطلب الثاني: الأهداف العسكرية والأمنية.

المطلب الثالث: الأهداف الفكرية والثقافية.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية في عهد بوتفليقة.

المطلب الأول: في المجال الاقتصادي والطاقوي.

المطلب الثاني: في المجال الأمني والسياسي.

المطلب الثالث: في المجال العسكري والشبه العسكري.

الفصل الثالث: السياسات الأمريكية في افريقيا والساحل الافريقي.

المبحث الأول: المشاريع الإفريقية في الساحل الإفريقي وموقع الجزائر.

المطلب الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

المطلب الثاني: القيادة الأمريكية العسكرية افريكوم.

المبحث الثاني: السناريوهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية الأمريكية.

المطلب الأول: سيناريو الإبقاء على الوضع الحالي.

المطلب الثاني: السيناريو التوافقي.

المطلب الثالث: السيناريو التحرّري، الاصلاحي.

الخاتمة.

مقدمة

بحكم الموقع الجيواستراتيجي والإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر جعلها محل طمع الكثير من الدول على مر التاريخ ونظرا للتطور الكبير الذي عرفته العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت العلاقات بين الدول ليست مبنية على الصراعات والحروب بل أصبحت علاقات تعاون وشراكة بين هذه الدول، فإن العلاقات الأمريكية الجزائرية كانت متشعبة عبر التاريخ القديم والمعاصر رغم الخيارات السياسية التي انتهجتها الجزائر عصر الحرب الباردة، نظرا للظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها آنذاك.

أضحى الارتباط مع الولايات المتحدة الأمريكية وإقامة علاقات مبنية معها مطمع جميع الدول وذلك لما يفرضه الوضع الدولي الجديد الذي يتسم بالأحادية القطبية.

إن الوضع الذي عاشته الجزائري فترة الثمانينات والتسعينات جعلها في عزلة عن العالم الخارجي، حيث كانت تعاني من وضع أمني متدهور لعشرية كاملة وبوصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم سنة 1999 ساعيا إلى إرجاع الجزائر إلى مكانها الدولية السابقة. فجلب الاستثمارات الخارجية وفي هذا الإطار تشكل الولايات المتحدة الأمريكية نقطة مهمة خصوصا وأنها سيدة العالم ولذلك من الضروري الارتباط معها اقتصاديا وأمنيا وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

من متغيرات أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أظهرت الحاجة للخبرة الجزائرية في إطار مكافحة تطرف الجماعات الإسلامية العنيف حيث أن هذه الأخيرة شكلت عاملا حاسما في تغيير التعامل الغربي مع الجزائر وساهمت في التقارب الجزائري الأمريكي والتحالف الثنائي لمكافحة الإرهاب الدولي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الموضوع في تناوله العلاقات الجزائرية الأمريكية وما عرفته من تطور بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وما هي العوامل التي تحكم هذه العلاقات.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق أهداف أهمها:

- الكشف عن اتجاه العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- الدوافع والعوامل الحقيقية التي تسيطر على العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر.

أسباب اختيار الموضوع:

في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية وراء اختيار العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كموضوع يمكن تناوله كما يلي:

الأسباب الموضوعية:

والتي ترتبط بأهمية الموضوع في حد ذاته حيث أصبح يلقى مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية خاصة في ما يتعلق بمكانة الجزائر دوليا وطبيعة علاقاتها مع أكثر الدول والى أهمية الموضوع على الساحة الدولية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الأسباب الذاتية: أما الأسباب الذاتية في تحليلنا لهذا الموضوع هي:

- طبيعة تخصصنا في العلاقات الدولية.
- الرغبة في معرفة المكانة الدولية للجزائر.
- فضولنا العلمي لمعرفة تطور العلاقات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

الإشكالية:

شكل انهيار المعسكر الشرقي في التسعينات أحد بوادر التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية من خلال الإصلاحات التي قامت بها الجزائر فيما يخص حقوق الإنسان

والانفتاح الاقتصادي إلاّ أن العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت مقتصرة على الأمن أكثر والنفط لأن الجزائر كانت تعاني من مشاكل أمنية إلاّ أنه مع أحداث 11 سبتمبر 2001 يبدو أن العلاقات الجزائرية الأمريكية أخذت مدى آخر وعليه طرحنا إشكالية طبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية:

إلى أي مدى أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 على العلاقات الجزائرية الأمريكية؟

وتحت الإشكالية الرئيسية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. ما هي طبيعة العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟
2. ما هي العوامل المؤثرة في تطوير العلاقات الجزائرية الأمريكية؟
3. هل ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 في تحسين العلاقات بين البلدين؟

4-هل أحداث 11 سبتمبر 2001 فتحت آفاق جديدة للعلاقات الجزائرية الأمريكية؟

حدود الإشكالية: تشمل حدود الإشكالية الجوانب التالية:

النطاق المكاني: سنتطرق إلى موضوع العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

النطاق الزماني: ترتكز الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2001 إلى يومنا هذه، ذلك لأن العلاقات الجزائرية الأمريكية لم تلحظ تطورا إلاّ بعد أحداث 11 سبتمبر إلى غاية 2017.

الفرضيات:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

- شكل انهيار المعسكر الشرقي في سنوات التسعينات سببا في التقارب الجزائري الأمريكي.

- يشكل الأمن أحد ركائز العلاقات الجزائرية الأمريكية، فكلما انهار الأمن كلما زادت تشعب العلاقات الجزائرية الأمريكية.
- تشكل الجزائر مخزونا لا بأس به من النفط وهو سببا رئيسيا في التقارب في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

منهجية الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع سيتم التطرق إلى مجموعة من المناهج في محاولة الإلمام الجيد بالموضوع محل الدراسة وهذا يسمح بالحصول على المعلومات الصحيحة والمناسبة.

المقاربة التاريخية: هو الذي يختص بالبحث في الأحداث التاريخية وتحليل الحقائق المتعلقة بها، بغرض الوصول إلى معرفة الظروف التي أحاطت بشأن تطور الظاهرة المدروسة عبر مختلف المراحل الزمنية.

المنهج المقارن: دوره في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه والاختلاف للعلاقات بين البلدين.

النظرية الواقعية: تعتبر المدرسة الواقعية من مدارس العلاقات الدولية التي اهتمت بالواقع الفعل، فهي ترى أن الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام، أي أنها الفاعل الوحيد على المسرح الدولي، وهي كذلك ترى أن العالم هو عالم الصراع والحرب.

وتفترض الواقعية أن مفهومها للمصلحة التي يتم تعريفها بأنها فئة موضوعية، يتسم بالصواب على نحو عام، لا إنه لا يضفي على هذا المفهوم معنى يفيد الثبات الدائم، ونلاحظ أن فكرة المصلحة هي بالفعل جوهر السياسة، وهي لا تتأثر بالظروف الزمانية والمكانية.

ولقد تأيد قول "سوشي ديدس" Thucy Dides أعظم المؤرخين اليونان على الإطلاق، والذي يخص خبرات وتجارب اليونان القديمة في قوله: "**أن مجموعة المصالح هي اعتق الروابط، سواء بين الدول أو الأفراد والواقعية السياسية تدرك الأهمية الأخلاقية السياسي**"

وهي تدرك كذلك التوتر الواضح الشديد بين السلطة الأخلاقية، ومتطلبات العمل السياسي الناجح.

وترى الواقعية أنه لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العامة على تصرفات الدول وأفعالها. ولا يمكن أن تكون هناك أخلاق سياسية بدون تعقل وحكومة، أي بدون اعتبار للآثار السياسية كالعمل الأخلاقي، ومن ثم فإن الواقعية:

- تعتبر التعقل والحكمة (وهي النظر إلى آثار الأعمال السياسة) الفضيلة الأعلى في السياسة.
- تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالا "بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه".
- تنظر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراعا مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها.
- تقوم على افتراض أن هناك فرقا كبيرا بين السياسة الداخلية والدولية وأن العلاقات الدولية هي الصراع من أجل القوة والسلام.
- تفترض أنه لا يوجد أي توقعات موثوق بها، فيها يتعلق بالالتزام المتبادل من قبل القوى الفاعلة.

النظرية الواقعية الجديدة: في السبعينات انتقدت أطروحات الواقعية التقليدية بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة في السياسة الدولية، وافقت في استيعاب وفهم الواقع الحقيقي على أنه نظام له بنيته و كيانه المهين وبالغت في تفسيرها للمصلحة، ومفهوم القوة، وأغلقت سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاقتصادية المتبادلة في جوانبها الاقتصادية. وبغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، أثار "K.Walts" العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها وقد عرض K.Walts في إطار الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية تحليلات أكثر تعقيدا من تلك التي جاءت عند الواقعيين التقليديين، ففي تقديره أن الواقعية البنيوية تعد نظاما للسياسة

الدولية ككل وهي في الوقت نفسه تتمتع بسمات مميزة ومترابطة، فالواقعية الجديدة تؤسس استقلالية السياسة الدولية، وبالتالي تجعل صياغة نظرية فيها أمرا ممكنا.

ويتطلع K.Walts إلى بناء نظريته على افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما وهما الفرد والمجتمع والدولة، والعدوان وهو وجوب الفعل بين مستوى النظام ووحداته.

ويرى K.Walts أن تاريخ العلاقات من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة، يكشف أن ثمة أنماط وتكرار وانتقام في هذه التفاعلات، ويشير إلى ظاهرة الولايات علاقات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي في نظام توازن القوى، كما عرفته الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين وعدم تطابق الايديولوجيتين، سلكن القوتان وفق أنماط متشابهة في البحث عن نفوذ وبسط هيمنة وتحقيق مكاسب، فما هو السر في ذلك؟

ويجيب من خلال دراسة للبنية النظامية على المستوى الدولي، حيث يرى وجوب تغيرات على أفعال القوى اشتد تأثير من تلك النابعة من السياسة الداخلية، ويخالف بعض الواقعيين التقليديين، فالقوة لديه ليست لغرض تحطيم وإنما لنيل استقلالية في السلوك، فطالما أن البقاء في عالم مستقر لن يتحقق من دونها، فهي ذات وظيفة ايجابية تقود إلى التوازن.

أثار كتاب نظرية السياسة الدولية لـ "K.Walts ": قدرا كبيرا من الاهتمام الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية الى المدى الذي أصبح فيه تقريبا هو الأساس في هذا المجال، ألا أن كتاب روبيرت جلبيين Robert Gilpin المعنون "**الحرب والتغيير في السياسة العالمية**" أكثر تقدما في نفس النوع من الواقعية الجديدة نظرا لأنه له جانب ديناميكي عام، ومن ثم امكانية للتطور الأمر الذي يفتقده كتاب K.Walts ويعتبر كتاب "نظرية السياسة الدولية" محاولة انتقائية ومميزة تستعرض إسهام العديد من الكتاب من أمثال Rosecrance و Lenin و Kaplan و Hoffman إلا أن Gilpin أوضح أن الحذر لا يميز الوضع ثنائي القطبية، كما في حالة اسبرطة وأثينا علاوة على أنه في حين أن النظام الثنائي بين القوة المتساوية تقريبيا قد يكون محاط طليقا، إلاّ أنه يؤدي بالضرورة إلى انهيار النظام.

K.Wamlts فإنه يرى أن القرن 19 والقرنيين السابقيين عليه، فقد اتسموا بالاستقرار والتغيير الوحيد، كان في الظهور المتأخر للنظام الثنائي القطبية، والذي لا يرى أن له أنظمة تتحداه.

الدراسات السابقة:

انطلاقا من فكرة أن المعرفة العلمية هي معرفة نسبية جزئية غير مطبقة قابلة للتحسين تتغير بتغير وسائل التحليل، وإدراكا منا لخاصيتها التراكمية كمستلزم أساسي للتطور والتتابع المع رفي في العلوم المختلفة يتعين على الدارس الرجوع الى الأدبيات السابقة للظواهر المراد تحليلها للاستفادة منها ومن مناقشتها ولنقدمها واثرائها أو تجاوزها، وطبقا لما تم رصده وفي ضوء ما توفر لنا من اطلاع، فإن العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم تناوله في بعض الد ا رسات ومن بين هذه الد ا رسات:

الدراسة الأولى: كتاب مولود قاسم نايت بلقاسم بعنوان: **شخصية الجزائر الدولية خلال العهد العثماني قبل سنة 1380** الجزء الأول، حيث تناول الكتاب العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال العهد العثماني أيام الايالة المحروسة كانت مسيطرة على البحر الأبيض المتوسط وأيضا تناول العلاقات الجزائرية الأمريكية والدولية، حيث كانت الجزائر من الدول الأوائل التي اعترفت بالولايات المتحدة الأمريكية كدولة وجاء بالمعاهدات الثلاثية التي أبرمت بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1816، 1812، 1795 وعلى ما تنص بنودها.

الدراسة الثانية: كتاب فريد هالبداي بعنوان: **ساعتان هزتا العالم،** يتناول الكتاب تفجيرات 11 سبتمبر (أيلول 2001) ويقول عنها أنه للمرة الأولى منذ سنة من التفاعل الأوروبي مع دول الجنوب، توجه هذه الأخيرة ضربة قوية إلى إقليم الدول المهيمنة ومدنها ورموز سيادتها.

الدراسة الثالثة: أطروحة الدكتوراه بعنوان: **العلاقات الفرنسية الامريكية والمسألة الجزائرية 1942- 1962** من اعداد الطالب معمر العايب ومناصربه تحت إشراف الأستاذ الدكتور بوسف والتي عالج فيها دواعي الاهتمام المتزايد للأمريكان بالجزائر وأهمية الجزائر في غرب المتوسط واستغلال الولايات المتحدة الأمريكية لموقع الجزائر لتأمين مصالحها الحيوية.

- **الدراسة الرابعة:** مذكرة ماجستير **بعنوان: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004** من إعداد الباحث نور الدين حشود وتحت إشراف الأستاذ الدكتور جمال عمال، تناول الباحث في الأطروحة الإطار النظري للعلاقات وأبرز أهم عوامل التقارب وتراجع العلاقات وتبيان أوج الاختلاف بين الدولتين وأهم العقبات في طريق هذا التقارب.

تحديد المصطلحات:

الإرهاب: استخدم مصلح لأول مرة في عام 1990 وكانت الكلمة فرنسية مشتقة من كلمة لاتينية Terrer وهو التخويف واستعملت الكلمة لوصف أساليب التي استخدمها المجموعة السياسية الفرنسية Jacobin club، بعد الثورة الفرنسية، وكانت هذه الأساليب عبارة عن إسكات واعتقال المعارضين لهذه المجموعة السياسية التي كان لها دور بارزا في الثورة الفرنسية.

جريمة يرتكبها الجاني تنفيذًا لمشروع إجرامي «يعرف القانون الفرنسي الإرهاب بأنه فردي أو جماعي للإخلال الجسمي بالنظام العام بهدف إثارة الرعب والترويع، وتترب على ذلك نتائج تتعلق بإجراءات المحاكمة والعقوبات المشددة أو الإعفاء من العقوبة» قانون (09 سبتمبر 1986).

أحداث 11 سبتمبر:

هي مجموعة من الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في يوم الثلاثاء الموافق لـ 11 سبتمبر 2001، حيث تم تحويل اتجاه أربعة طائرات نقل مدني تجارية توجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها، تمثلت في برجى التجارة الدولية بمنهاتن/ نيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية بواشنطن العاصمة. وهي عبارة عن مجموعة الأحداث التي تغيرت بمقتضاها مجريات السياسة الخارجية الأمريكية من سياسة الاحتواء والردع الى سياسة الحر الاستباقية والغزو العسكري.

العلاقات الدولية:

يعرف جون بروتون العلاقات الدولية على أنها: علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير، من أجل التفسير والتنبؤ. ويعرفها تشارلز بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات.

خطة الدراسة:

تم تحليل اشكالية استمرارية العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واختبار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاثة فصول مترابطة على الشكل التالي:

- تناولنا في الفصل الأول الجذور التاريخية للعلاقات الجزائرية الأمريكية (1775-1999) وله ثلاثة مباحث حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى العلاقات الأمريكية الجزائرية.

خلال العهد العثماني وخلال الاحتلال الفرنسي وأثناء الثورة التحريرية، كما تطرقنا في المبحث الثاني الى العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد الاستقلال وقبل الانفتاح السياسي للجزائر في عهد الرئيس الراحل بن بلة وكل من بومدين والشادلي بن جديد، أما المبحث الثالث عالج العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد الانفتاح السياسي في عهد كل من الرئي بوضياف وزروال وعبد العزيز بوتفليقة.

أما الفصل الثاني، فقد تطرقنا فيه إلى السياسات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال مبحثين أين عالج الأول الأهداف الأمريكية بعد الأحداث في المجال الاقتصادي، السياسي، الأمني والعسكري، في حين عالج المبحث الثاني العلاقات الأمريكية الجزائرية في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة والتعاون في المجال الاقتصادي، السياسي والعسكري خاصة مع المخابرات الأمريكية FBI والمخابرات الروسية GA.

وخصصنا الفصل الثالث لتحديات وانعكاسات العلاقات الأمريكية الجزائرية على دول الجوار، حيث قسم الفصل بدوره الى مبحثين، فتناول الأول موقف الجزائر من المشاريع

الأمنية في افريقيا من خلال إبراز أهم المشاريع من مبادرة السلام في شمال افريقيا والشرق الأوسط ومشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع أفريكوم، والمبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى سيناريوهات العلاقات القائمة على الوضع القائم أم وضع ثوري اصلاحي.

الفصل الأول
الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية الجزائرية
1775 -1999

مقدمة الفصل:

لمعرقة العلاقات الجزائرية الأمريكية جيدا وجب علينا إلقاء نظرة على الجذور التاريخية لإعطاء الأرضية التي تسمح لنا فهم العلاقات بين البلدين، لأن لكل شيء بداية وحسب الأستاذ عدنان طه، فإن المقاربة التاريخية تربط بين العلاقات الدولية المعاصرة وجذورها التاريخية لإستيعاب العميق للظروف والأحداث التاريخية للتوصل لتحليل الدقيق لذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين وكل مبحث إلى ثلاثة مطالب:

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاستقلال 1776- 1962.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776- 1830.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية- الأمريكية خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830- 1962.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال (1962- 1999).

المطلب الأول: فترة حكم بن بلة:

المطلب الثاني: فترة حكم الرئيس هواري بومدين 1968- 1979.

المطلب الثالث: فترة حكم الشاذلي وليامين زروال 1978- 1999.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية قبل الاستقلال 1776- 1962.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776- 1830.

عند الحديث عن العلاقات الأمريكية الجزائرية يبدو لنا من الوهلة الأولى أنها علاقات بدأت عند التسعينات بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أي المعسكر الشرقي الشيوعي الذي كانت تنتمي إليه الجزائر خلال تلك الفترة، قد عرفت هذه الأخيرة أزمة اقتصادية حادة خلال تلك الفترة ما صحابها بمظاهرات، مما أدى إلى إقرار بإصلاحات عديدة في تلك الفترة والانفتاح السياسي والاقتصادي والإقرار بحقوق الانسان وهي مادة دسمة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تميزت بسياسة الاحتواء لمخلفات عريمها وهو الاتحاد السوفيتي وكذلك كما يرجعها البعض الى فترة ما بعد الاستقلال، حيث تزخر الجزائر بمخزون لابأس به من النفط والغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية وبعد استرجاع السيادة عليه فترة عليه فترة السبعينات فقد كانت هناك علاقات جزائرية أمريكية تعود إلى الفترة العثمانية زمن الايالة[1].

إن الدولة العثمانية قد بسط سلطانهم على افريقيا الشمالية بأكملها بين سنة 1516 وسنة 1573 ما عدا المغرب الذي احتفظ باستقلاله السياسي. قد كانت القرن السادس عشر أسس بحلبة صراع دموي بحري في المتوسط حين بدأ المسيحيون يتنافسون مع العثمانيون على السيادة في البحر الأبيض المتوسط فقد كانت السفن الشراعية التي كان يسيرها أسرى مسلمون تشتبك مع سفن المسلمين التي كان يجذبها عليها أسرى مسيحيين وقد اشتهر في منطقة شمال افريقيا الأخوة خير الدين، بربروس وعروج المعروفان بالأخوان بربروسا وذلك يعود المحية الأخير الحمراء ويأتي بعدها من الناحية الشجاعة الشقيقان – دراغوث– وأحيان تابطروغود ومراد. وقد كان خير الدين قرصانا جزائريا وقد نال خطوة عالية في ذلك العهد إذ أصبح الأميرال الأول: الأسطول السلطان العثماني[2]، وقد كانت فترة القرن السابع عشر

---

[1]– علي تابليت، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776– 1830**، الأبيار – الجزائر: منشورات تالة، ص 23– 35.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسن، **شخصية الجزائر وهبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، برج الكيفان– الجزائر: طباعة دار الأمة، ص 61.

فترة توقيع معاهدات مع الجزائر ودول شمال افريقيا من طرف الدول الأوروبية، إذ كانت انجلترا قد وضعت أولى معاهداتها مع الجزائر سنة 1623 وقد سبقتها فرنسا إلى ذلك سنة 1619 حيث عقدت السويد ثلاث معاهدات 1729- 1762- 1792 ومع تونس 1736 وكرابلس 1741 والمغرب 1763 واستفاد ملك الدنمارك والنرويج من هذه المعاهدات وقد عقد معاهدات مع الجزائر سنة 1746، حيث سعت هذه الدول لعقد معاهدات صداقة مع الجزائر.

الولايات المتحدة في هذه الفترة كانت تابع للدول الأوروبية التي قامت بالكشوفات الجغرافية وظهور ما يعرف بالعالم الجديد وذلك بعد سيطرة البحرية العثمانية على الطرق التجارية في المنطقة المتوسطية مما دفع بالدول الأوروبية للبحث عن طرق جديدة، وكانت اكتشاف التجارة الجديدة من طرف كالوبوس الرابع والمحيى لأرض جديدة تشجع الأخرى على الكشف فأنطق المغامرين.فبدأت قصة أمريكا والمستوطنين الجدد الأوائل لم يكونوا بدائيين وإن كانوا متحظرين، متعلمين فغرسوا فيها ثقافة لها من العمر قرون في القارة الجديدة.

ولم يكن هناك في هذه الفترة ما بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لأنها كانت تابعة للدول الأوروبية (بريطانيا، فرنسا) التي كانت تربط بينهما وبين الجزائر معاهدات مع بريطانيا مما يسمح للدول الأمريكية بالعبور في المتوسط دون أن تتعرض لها السفن البحرية الجزائرية[1].

ويؤكد العديد من المراجع أن الاتصالات الأولى بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كانت مبكرة جدا خاصة بالاعتراف الدبلوماسي من طرف الجزائر، ولكن ذاك الشيء هو الذي دفع بالبحرية الجزائرية إلى اعتراض السفن البحرية الأمريكية في المتوسط لأنها لم تعد تحمل علم بريطانيا وذلك بعد استقلالها ولم تكن تربطها بينها وبين الجزائر أي

[1]– مولود نايت بلقاسن، **شخصية الجزائر وهيمنتها العالمية قبل سنة 1830**، مرجع سابق، ص 213.

معاهدة مما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى بعث المبعوثين قصد تمهيد الطريق إلى إعداد وثيقة معاهدة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، فإن أول المبعوثين الأمريكيين إلى الجزائر جون لام (JOHN Lamb) ورندال (Randal) وذلك سنة 1786 للتفاوض على معاهدة سلم[1].

تناورت فرنسا وبريطانيا لمنع تلك المعاهدات بين الججزائر وأمريكا التي عقدت سنة 1795 لأن الجزائر كانت لم تكن أناذ التي تعقد معاهدة سلم مع دولة ما مجموعة الدول للتفرع لشن حرب مع دولة أو مجموعة دول أخرى وقد أرسل جورج واشنطن خلال تلك الفترة سفرات مبعوثه DAMA إلى كاترين الثانية قيصرة روسيا ليحثها على الانضمام إلى الحلف الأوروبي الأمريكي ضد الجزائر، إذ نصح الرئيس جوروج واشنطن لويس السادس عشر ملك فرنسا بغزو الجزائر التي ستكون أكبر عملية صليبية هذا ما يدل على أن الحرب كانت دينية تقوم بها فرنسا وستكون الجزائر أرض خصبة للاستيطان أثناءها[2].

وعند فشل كل هذه المحاولات طلب جيغرسون في يوليو 1791 مساعدة هولندا لإرسال قوات بحرية مشتركة الى المياه الجزائرية لاستسلامها ولكن الالتفاتة لم تجد تشجيعا فقد ولدت ميتة. وخلال كل هذه السنوات كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترفض تأنث التلاوة للجزائر، كغيرها من الدول التي لها صلة بالبحر الأبيض المتوسط حتى سنة 1792 فإعتبر الداي هذه المعاهدة من أمريكا بمعاهدة مخالفة لما هو سير الدول نحو الجزائر، فهي معاملة شاذة وجب عليها دفعها وأمر بايجاد جميع مفاوضي السفارة الأمريكية من 10 البلاد ويترصد السفن الأمريكية في البحر. وفي سنة 1793 وقعت إحدى عشر سفينة أمريكية في قبضة البحرية التركية الجزائرية، فحجزوها وجابوها إلى عاصمة الجزائر وقد كانت تحمل من 119 إلى 217 أمريكيا، وتكرّر منهم ذلك مرتين، مما دفع بمجلس الشيوخ الأمريكي إلى اصدار قرار سنة 1794 بإنشاء اسطول حربي لمقاومة الأسطول الجزائري ولكنهم مع ذلك

[1]– علي تابلت، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776– 1830**، مرجع سابق، ص 35.

[2]– عبد الرحمان محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ط3، بيروت: دار الثقافة، 1980، ص 273.

يقومون بمساعي ديبلوماسية متوازية وعرض مادة حيث تعهد الرئيس جورج واشنطن بدفع 40.000 دولار فدية للأسرى الذين احتجزوا في الجزائر[1].

إلاّ أن الداي محمد عثمان رفض استغلالها، حيث استغرقت هذه المفاوضات عشر سنوات كاملة لكي تكلل بمعاهدة وقد تم استغلال هذه الفترة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لكي تقوم باتصال بالدول الأوروبية لترتيب حلف ضد الجزائر، قد اقترح جيغرسون مع الديبلوماسي بنجامين فرنكلان على فرنسا عقد معاهدة ضد الجزائر ومن هنا حاولت أمريكا أن تحتل ضد الجزائر، وسعت إلى كل من الدنمارك، ايطاليا، هولندا، اسبانيا وفرنسا وأخيرا روسيا لتحثها على تحالف أمريكي أوروبي ضد الجزائر[2].

وقد أمضى هذه المعاهدة كل من الجانب الجزائري الداي حسين الذي خلف الداي عثمان سنة 1791 وعن الولايات المتحدة الأمريكية المبعوث الخاص جوزيف دونالس وحرّرت بالعربية وتحتوي على اثنين وعشرون مادة كلها تتحلق بالتكامل التجاري بين البلدين وجوازات السفر والعلاقات الدولية حالة الحرب والسلم بين البلدين. وقد وقعت في 05 سبتمبر 1795 الموافق لـ 12 صفر 2010 بشروط مرهقة لأمريكا وذلك بعد جهد ديبلوماسي.

- قيام الجزائر بمساعدة أمريكا والسعي لدى حكومة طرابلس وتونس بشأن تحقيق السلام بينهما.
- اطلاق سراح الأسرى أمريكا.
- إقامة سلم دائم مع الجزائر.

وقد وافق مجلس شيوخ أمريكا على هذه المعاهدة بتاريخ 22 شعبان 1210 الموافق لـ 06 مارس 1796 وبذلك أصبحت نافذة ملزمة بين البلدين. وطبقا لما جاء في هذه المعاهدة، فقد أطلقت الجزائر في شهر ذي الحجة/ جوان الأسرى الأمريكيين، أما أمريكا فقد بنى السفن الحربية التي تعهدت بها للجزائر وقدمتها، ومن بينها سفينة باسم الهلال (حسن

[1]– مولود نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، مرجع سابق، ص 219.

[2]– مرجع نفسه، ص 219.

باشا) (لالا عائشة) وأربعة باسم (الحمد الله) وأخرى باسم قنصل سويدي بالجزائر (سكوجلد براندي) الذي قام بالوساطة في المفاوضات الجزائرية الأمريكية[1].

قد نشر نص المعاهدة في جريدة فيلاديفيا التي كانت العاصمة لأمريكا في سنة 1800 وقد استمرت العلاقات الجزائرية الأمريكية على أساس معاهدة السلم والصداقة المذكرة حتى سنة 1812، ففي هذه السنة تغير الجو السياسي في أوروبا بين انجلترا وفرنسا وبين انجلترا وأمريكا، بالتالي مع الجزائر والتي كانت تربطهما علاقات، وفي هذه السنة وقع خلاف بين الداي الحاج علي وجيمس ميديسون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية حول معاهدة 1795 وبنود تنفيذه، حيث كان الذي يمر الداي الحاج علي دفع الضريبة التي كان متفق عليها بين الطرفين على شكل عتاد حربي وكان يريد الرئيس الأمريكي على منحها بالدولار الأمريكي بدل العتاد الحربي وكان هناك أيضا خلاف بين التقويم الهجري والميلادي حيث كان التقويم الهجري يفرض على أمريكا دفع مبالغ إضافية وامتد الخلاف سنتين وفيها أعلن الداي الحاج علي الحرب على أمريكا وتوسعت دول أو تدخلت لتأييد أمريكا مثل السويد، اسبانيا وانجلترا، ولكن الداي ظل متمسكا بموقفه وقال: "لن أطلق سراح الأسرى الذين في حوزتي ولو بمليون دولار" وكان يلح على العتاد الحربي وكانت الجزائر في حرب مع ست دول وهي: هولندا، الدنمارك، ايطاليا، اسبانيا، بروسيا (ألمانيا حاليا) وقررت أمريكا الانضمام إلى تلك الكتلة وكونتا حلفاء ضد الجزائر، وقد أوصى الرئيس الأمريكي جيمس ميديسون الكونغرس الأمريكي اعلان الحرب على الجزائر وكان ذلك في 23 فبراير 1815. وحصل صدام ووقعت معركة بين منفذه وبارجة الرايس حميدو والمسماة (مشهورة) بالعربية وبالبرتغالية (Portekien) في عرض البحر ودامت يومين واستشهد الأميرال الرايس حميدو وثلاثون من محاربيه يوم 28 يونيو 1815، إثر انفجار أحد مدافع البارجة الأمريكية (جيربير) للقائد العام لأسطول العدوان الأمريكي. وفي يوم 03 يوليو عقدت معاهدة سلم

[1]– عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، مرجع سابق، ص 275.

وصداقة (The treaty of peace and amty) في عهد الداي عمر وجيمس ميديسون الذي صادق عليها 26 ديسمبر 1815[1]. وسرعان ما طلب تعديل هذه المعاهدة بطلب من الجزائر وبعد تبادل رسائل في هذا الشأن بين الداي أجرى تعديل حسب طلب الداي عمر وبإلغاء صحيفة المحظوظية أو الحظوبة التي عدلت بإدراج حرية الاجتياز وقد وقع بين نفس الرئيس بوم في ديسمبر 1816 وقد ظل ثماني سنوات ساطين عليها وتم المصادقة عليها يوم 11 فبراير 1822 من طرف جيمس مونرو[2].

وبعد أسبوع من ذلك تمت الموافقة على قانون يرخص الاستيلاء على السفن الجزائرية وأصدر أوامر في الحين لقطيعتين بحريتين بالاتجاه إلى المتوسط بقيادة العمير البحري ويليام بينريدج والأخرى بقيادة عميد البحرية ستبنماتريكارتور حيث وصلتا إلى اشبونة اتصل بالقنصل الأمريكي كي يسأله عما إذا شاهدا سفن تجارية جزائرية في الأطلس.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية- الأمريكية خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830- 1962.

لقد تعرضنا في المبحث السابق إلى العلاقات الجزائرية الأمريكية خلال فترة الحكم العثمانية 1776- 1830 وبعد حادثة المروحة وفي دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر في05 جويلية 1830 أصبحت الآن علاقات أمريكية- فرنسية والمسألة الجزائرية، حيث طرح العديد من التساؤلات:

- ما الموقف الأمريكي من احتلال الجزائر؟
- كيف كانت العلاقات الأمريكية الفرنسية بخصوص المسألة الجزائرية؟
- ما موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حق تقرير مصير الشعب الجزائري ومن المفاوضات الجزائرية الفرنسية؟

[1]- أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ص 199.

[2]- محمد الجيلاني، **تاريخ الجزائر العام**، مرجع سابق، ص 314.

في بداية الأمر نعود الى نصح الرئيس الأمريكي للملك الفرنسي بغزو الجزائر التي سوف تكون أرضا خصبة للاستيطان حيث قام وزير خارجية آنذاك بمحاصرة الجزائر بأسطول دولي ما قد يؤدي إلى استسلامها. ومن هنا يتضح لنا تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة استيطان الجزائر من طرف فرنسا بدافع المصلحة، حيث اعتبر الجزائر طيلة فترة الاستعمار خاضعة للسلطة الفرنسية المطلقة والدليل على ذلك إلغائها للمعاهدات التي كانت تربطها بالجزائر خلال فترة التواجد الفرنسي على أرضها[1].

فنجد مباشرة بعد الاحتلال حاول الأمير عبد القادر إجراء اتصالات بالأمريكان من خلال مراسلة قنصلها بطنجة اليد "**جيمس ليب**" ثم فنصلها بالجزائر "**جرافيني**" كممثل له بمدينة الجزائر. وبذلك فهي أول محاولات الأمير عبد القادر لربط اتصالات خارجية قصد كسب التأييد والدعم والمساندة، وكان عرض رسالة أيضا لقنصل وملك بريطانيا من قبل الأمير الذي كان آنذاك قد قام بثورات شعبية ضد الاحتلال الفرنسي وأساس الدولة الجزائرية الحديثة مع اختلاف طفيف في الغرض.

عرض على الولايات المتحدة الأمريكية امتلاك المرسى بالإضافة الى تمويله من داخل البلاد، أما بريطانيا فقد عرض عليهم المتاجرة في المرسى.

بعد ذلك الأمر إذ دارية الأمير بأن الأمريكان على خلاف مع فرنسا وهو ما شجعه وتور العلاقات بينهما والاتصال بهم حيث تابع الأمير عبد القادر بإهتمام تطورات المواقف الدولية ولاسيما ما يتصل بالجزائر بواسطة الصحف الأوروبية التي كان يترجمها له ليون روش....

ولكن الأمير لم يكن على دراية بما وقع من تطورات ديبلوماسية بين أمريكا وفرنسا، فمن سوء الحظ أن توقيت المراسلة التي بعثها الأمير عام 1836 في أفريل كانت متزامنة مع عودة الهدوء للعلاقات الجزائرية الأمريكية وبذلك من المنطقي أن تقابل بالرفض من

[1]- نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004**، مذكرة ماجستير، قسنطينة/: جامعة منتوري، 2005، ص 19.

طرف الولايات المتحدة الأمريكية ولو استمر هذا الخلاف لكان للأمير عبد القادر أهمية كبرى للأمريكان، حيث قال القنصل الأمريكي في ردّه: "**لو كان سوء تفاهمنا مع فرنسا قد انتهى إلى نزاع لا وجدنا أصدقاء لنا في الجزائر**"[1].

ردود أفعال الدولة عن الثورة التحريرية: لم يكن ردود فعل الولايات المتحدة إلاّ بضعة ردود قليلة، اضطرت إليها الحاحات منديس فرنسا بمناسبة زيارته إلى أمريكا والحاحات الفرنسيين عموما وبدعوة إلى التضامن الأطلسي وأن الجزائر وشمال افريقيا كله جهة معرضة للخطر الشي وعي وأن هذا الخطر على الميثاق الأطلسي كله، حيث أن الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا ويشملها الميثاق الأطلسي فالمساس بها مساس بفرنسا ولا بد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتضامن مع فرنسا في الدفاع عن الجزائر خاصة وبلدان شمال افريقياعموما التي الجناح الجنوي للميثاق الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط.

هذا هو الخط العام للإلحاحات الفرنسية لدى حلفائهم عموما وخاصة منهم الأمريكان وانجلترا، حيث تفضتا على تونس والمغرب وقدمت أمريكا البطاقة البيضاء على الجزائر بل وأرسلت عسكريين وطائرات فضلا عن التأييد الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة وفي غيرها لدى الدول بالضغط المباشر عليها لتؤيد فرنسا وعلى الأقل لتكن من مناصرة وجهة النظر الجزائرية[2].

حيث حصل منديس فارس رئيس حكومة فرنسا في آخر زيارته عن موافقة واشنطن على لسان جون فوستر دالاس كانت للدولة الأمريكية للشؤون الخارجية على أمرين:

1. تدخل أمريكا على مصر واسبانيا لإيقاف نشاطها الدعائي ضد وضع فرنسا في الجزائر.
2. الترخيص لفرنسا باستعمال أسلحة الميثاق الأطلسي الجزائري.

[1]– سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 147.

[2]

موقف الولايات المتحدة من أحداث 08 ماي 1945: لم تعد أحداث 08 ماي 1945 حادثا داخليا بالنسبة لفرنسا بل أصبح الآن الأمر يتجاوزها بتدخل أطراف أخرى كالجامعة العربية والولايات المتحدة، حيث نشرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أوراقها الديبلوماسية لسنة 1945 عن الشرق الأدنى وافريقيا ومن ثم الأوراق خلاصة البرقيات التي دارت بين ممثلي أمريكا في مصر والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد "**عبد الرحمان عزام**" وبين ممثلي ومسؤولي الخارجية الفرنسية بالإضافة إلى ردود أفعال الخارجية الأمريكية عن هذه الاتصالات حيث كانت هناك:

1. وثيقة بتاريخ القاهرة 21 يونيو 1945 من الوزير الأمريكي المفوض Tuck إلى الخارجية الأمريكية.
2. وثيقة بتاريخ 05 أكتوبر 1945 من كانت الدولة الخارجة بالنسبة عن وزير كان بمصر[1].

في المراحل الأولى من الثورة كانت الأمم المتحدة إلى جانب فرنسا وداعمها الدائم لها، ومن هنا يمكن ظهر جون كينيدي كبريق أمل بالنسبة للجزائريين في تلك المرحلة يستثنيه الوضوع لأن السيناتون جون كينيدي في 1957 الذي كان عضو في لجنة الشؤون الخارجية[2].

لمجلس الشيوخ حيث صرّح بأن المواقف التي اتخذتها ممثلوها في واشنطن والأمم المتحدة كانت مؤلمة وتركنا الفرنسيين أحرار يستعملون العتاد الأمريكي ضد الثوار الجزائريين، إلاّ أن في الأخير تب ين أن هذا كان ولم تكن سوى مناورة انتفاضية لا غير، حيث لم تطرح القضية الجزائرية في فترة رئاسته الأمم المتحدة خير دليل على ذلك، حيث في الدورة العاشرة سنة 1957 تم رفض طرح القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم بعد مؤتمر باندونغ وقد تقدمه 14 من الدول الأسيوية والافريقية المنتسبة للولايات المتحدة

[1]– مولود نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر وهبتها العالمية قبل سنة 1830**، مرجع سابق، ص 176.

[2]– أبو قاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، مرجع سابق، ص 199.

الأمريكية في الهيئة العامة للأمم المتحدة بوضع المشكل الجزائري وتلك راجع إلى إصرار فرنسا بأنه قضية داخلية حين توصلت فرنسا في تلك الفترة إلى اتفاق مع تونس في منحها استقلال داخلي مما جعل الأمم المتحدة تقوم بدعوة فرنسا، وانتهت تلك الدورة دون إدراج القضية الجزائرية.

وقد قدم مانسيد تقرير للجنة لشؤون الخارجية لمجلس شيوخ بالمشكلة الجزائرية وعلى مكتب الاعلام على ربط اتصالات وثيقة بالصحافة الأمريكية من خلال تنظيم المقابلات والمؤتمرات للصحيفة التي قام بها جبهة التحرير الوطني في نيويورك وكان لها دور مهم في كسب قسم من الرأي الأمريكي للقضية الجزائرية. أما الكونغرس حول هذا الموضوع يوم 1957/07/02 أن استقلال الجزاءر أمر لا مفر منه أما الدورة في الدورة الثالثة عشر 1958 ازداد عدد الأصوات المنادية باستقلال الجزائر أمام تقهقر الموقف الفرنسي 35 صوت لصالح القضية الجزائرية و18 ضدها و28 امتنع عن التصويت، حيث قال "فوستر دلاس" كاتب الدولة الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقف عن الاعتبارات القانونية إذ كانت دراسة القضية الجزائرية تؤدي إلى تحسين الوضع وكان ذلك في فبراير 1958 بعد أحداث ساقية سيدي يوسف الواقع على الحدود الجزازئرية التونسية والتي تعرضت بقصف من قبل 25 طائرة فرنسية وهو الشيء الذي غير موقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة للسياسة الفرنسية نظر لما قامت به فرنسا من نقل جيوش من أوروبا إلى الجزائر وكان القلق الأمريكي لاعتباره إضعافا للحلف الأطلسي[1].

[1]– سمير خلف الله، **الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية 1830– 1962**، مجلة أصوات الشمال، على الموقع: www.aswat-elchamal.com/ar/?p=98&a=49826 بتاريخ الإطلاع 2017/10/13، على الساعة 16 سا.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد الاستقلال (1962- 1999)

استكمالا لما سبق بعد أن تم الاتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962، إذ بعث الرئيس الأمريكي برسالة تهنئة إلى الشعب الجزائري.

إلاّ أن بلاده لم تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية رغم أن دولة الاستعمار بحد ذاتها اعترفت بها وذلك تفاديا لإحراج فرنسا وكرد فعل على ذلك قد صرحت جبهة التحرير الوطنية بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ضد الثورة الجزائرية، مما دفع بالرئيس الأمريكي إلى بعث رسالة تهنئة ثانية إلى الشعب الجزائري بعيد الاستقلال.

المطلب الأول: فترة حكم بن بلة.

لقد تم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 23 سبتمبر 1962 وكان وليام أول سفير لها بالجزائر في ديسمبر 1962، إلاّ أنه لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة إلاّ في خمس سبتمبر (09/05) 1963 وهذا ما اعتبره الأمركية راديكلية ومعاداة للغرب وأثناء تواجد الرئيس الجزائري بن بلة في الأمم المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة وجه له الرئيس الأمريكي دعوة للعاصمة واشنطن واجتمع معه سنة 1963، إلاّ أن هذه الزيارة فقدت معناه بعد توجه بن بلة إلى هافانا والتقى بكاسترو وطالب بإخلاء القاعدة الأمريكية في غونتنامو واعتبرها رمزا للإمبريالية والاستعمار واعتبر كوبا رمزا للثورة ولهذه الأسباب كانت النظرة الأمريكية للجزائر على أنها كوبا ثانية[1] ثم كرّر الرئيس الجزائري أحمد بن بلة زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودارت بينه وبين الرئيس الأمريكي محادثات حول الشاه الإيراني الذ كانت تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية أما الجزائر، فكانت تدعم المعارضين الإيرانيين، كما دار بينهما موضوع إيواء الجزائر لمعارضين الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أن تلك المحادثات لن تصل إلى اتفاق فقد إنته

[1]- نور الدين حشود، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004**، مرجع سابق، ص 23.

الجانب الأمريكي والجانب الجزائري إلى إيواء المعارضين وقال: "**لديك من البؤس والفقر في الجزائر وتريد أن تحرّر العالم، حرّر جماعتك أولا وآخر حجم البؤس الذي هم فيه**". وردّ الرئيس بن بلة: "**أنا أريد أن أحرر العالم من البؤس وليس الجزائريين فقط**"[1].

وفي السنوات بعد الاستقلال كانت المساعدات الأمريكية للجزائر معتبرة وكانت 1962 بحوالي 38 مليون سنة 1963 حوالي 39 مليون دولار وبلغت سنة 1964 بما قدره 43 مليون دولار وقد اتهمت الجزائر الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها للنظام الغربي سنة 1963 بالإضافة عن امتناعها عن بيع الأسلحة للجزائر رغم ذلك فقد واصلت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم المساعدات للجزائر حتى سنة 1965، حيث قرّرت خفض هذه المساعدات إلى غاية تغيير الجزائر مواقفها المتهمة اتجاهها.

المطلب الثاني: فترة حكم الرئيس هواري بومدين 1968- 1979.

مع وصول وزير الدفاع هواري بومدين إلى الحكم بالانقلاب على بن بلة بسياسة العصا والجزرة بدأت مرحلة جديدة للجزائر، وبعد 17 يوم من الانقلاب اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجديدة، وكرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس الأمريكي جونسون، عرّب فيه عن رغبته في تطوير العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في كل الميادين واقامة نظام اقتصادي يساوي بين الجنوب والشمال وفي نهاية 1966 وبداية 1967 عرفت العلاقات بين البلدين تواتر ملموسا بسبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للإمبريالية الأمريكية في الفيتنام والشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا اللاتينية[2].

وقد جاء موقف الجزائر تجاه وجود الأسطول الأمريكي السادس في الحوض المتوسط سنة 1976، حيث أعلن الرئيس هواري بومدين بأنه إذ ظل الأسطول الأمريكي يلعب دوره في البحر الأبيض المتوسط فأن الجزائر لن تكتفي بالموافقة على وجود الأسطول السوفييتي

[1]- سعيد توفيق عزلى البزاز، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962- 1995**، مدارس/ جامعة كلية الآداب: قسم التاريخ، ص 148.

[2]- نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004**، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

وإنما ستدعو إلى زيارته لخلق حالة من التوازن في المنطقة، ففي 19 جويلية 1967 ألقى بومدين خطابا جاء فيه "**إن الأسطول السادس الأمريكي المخطط مخطط إمبريالي أنجلو أمريكي**" لذا طالب بومدين بانسحاب الأسطول السادس الأمريكي تلقائيا من البحر الأبيض المتوسط حتى تصبح هذ المنطقة آمنة وسالمة إلاّ أن أمريكا لم تستجب لطلب الانسحاب واستمر توتر العلاقات، حيث تراجعت المساعدات الاقتصادية للجزائر في هذه السنة حيث بلغت 11 مليون دولار وفي حوالي 1967 قامت الحكومة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب 1967[1] ومعارضتها للقضية العربية، حيث قامت الدول العربية وبينها الجزائر في حظر النفط والغاز على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والذي دام 11 أسبوع وانتهى في 11 سبتمبر 1967. وإثر تأميم عام 1971 لحقول النفط خاصة لم يمضي وقت قصير حتى تمكنت الشركات الأمريكية أن تتغلغل في قطاع النفط والغاز الجزائري وكذلك التجارة الخارجية وهذا بدأ التقارب الأمريكي الجزائري. وقد عبرت عن ذلك صحيفة (نيويورك تايمز) في مجلتها الأسبوعية عام1972 وقالت: "**إن الوجود الأمريكي في الجزائر هو أهم وأوضح وجود اقتصادي في القارة الافريقية رغم عدم وجود علاقات سياسية بين البلدين منذ عام 1967**"

في 11 أفريل 1974 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت الأبيض عندما جاء الى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية، حيث قام الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا تربط بينهما علاقات، فقد لعبت الجزائر دورا هاما في حل قضية الشرق الأوسط إذ قام الرئيس هواري بومدين بالاجتماع بوزير الخارجية كسنجير لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط خلال 1973- 1974، فوجه الرئيس بومدين رسالة تهنئة إلى الرئيس فورد أمل فيها إلى تطور العلاقات بين البلدين حيث تم إعادة العلاقات بين الطرفين في 12 نوفمبر 1974، حيث برز مشكل الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب

[1]- عزلى البزاز، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962- 1995**، مرجع سابق، ص 152.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الحياد من أجل الحفاظ على المصالح مع الطرفين، ففي اطار حوار شمال جنوب في مؤتمر باريس 1974 حول النظام العالمي الجديد برز خلاف بين الجزائر التي كانت منظمة وتمثل دول العالم الثالث والولايات المتحدة التي تمثل الدول المصنعة حول ماهية النظام العالمي الجديد.

المطلب الثالث: فترة حكم الشاذلي وليامين زروال 1978- 1999.

أولا: فترة حكم الرئيس بن جديد 1978- 1980.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في أواخر 1978 وبمجيء الرئيس الشاذلي بن جديد عاد الأمل لواشنطن بإعادة التقارب بينها وبين الجزائر، وجاءت أزمة الرهائن الأمريكيين الذين احتجزوا من طرف الطلبة في إيران لـ 50 ديبلوماسيا إثر اقتحام السفارة الأمريكية في طهران، وبرهن ذلك على وزن الديبلوماسية الجزائرية وقدرتها على التعامل مع الأزمات.

ولكن لم توجه دعوة للرئيس الجزائري، بل أكثر من ذلك تبنت الاتجاه نحو المغرب الذي تربطهما مصالح حيوية ودعمت مواقفه حول قضية الصحراء الغربية بإقرار حقه في مراقبتها وإدارتها وهذا ما اعتبرته الجزائر خطوة أولى لبسط السيادة المغربية على المنطقة ككلبمباركة الولايات المتحدة الأمريكية.

قبل سنة 1980 لم أي أثر للتعاون العسكري بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وهي البلد الوحيد الذي لم يستفيد من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية بدل المنطقة. وقد قام أول أسطول أمريكي بزيارة الجزائر بميناء وهران في سبتمبر 1980 وقبل ذلك في نفس السنة اشترت الجزائر طائرات شحن أمريكية، كما كان هناك مشاركة أمريكية في إنقاذ ضحايا زلزال الأصنام بالشلف[1]. وقد زار مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية "**CIA**" الجزائر عام 1982 وتابع مسألة زيادة النشاط الإسلامي في الجزائر (حركة بويعلي) والأزمة مع ليبيا والقى محاضرة في كلية الشرطة الجزائرية جاء فيها: "**إن الخطر الذي يهدد الجزائر**

[1]- نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004**، مرجع سابق، ص 26.

يكمن في التيار لأصولي وليبيا "...ولقد استغل وضع تدهور العلاقات الأمريكية المغربية بسبب قيام الأخيرة بالدخول مع ليبيا بالوحدة العربية الافريقية[1].

حيث قام الرئيس بن جديد بزيارة واشنطن في 17 أفريل 1985 لدعم العلاقات الثنائية بين البلدين، حتى قال: "**لقد عرفت أين تكمن مصلحة الجزائر**" قد استقبل من طرف الرئيس رونالد ريغن (RONALD REGAN) الرئيس الجزائري في حديثه لبيت الأبيض في واشنطن وتم عزف النشيدين الوطنيين، إذ صرّح الرئيس الأمريكي "**إن أمريكا ترحب بك كصديق أيها الرئيس لكونك زعيم تأتي ثاني أكبر دولة افريقية وزعيما معترف به في العالم دوليا وافريقيا ودول عدم الاحياز**" وقد أثنى على الرئيس ودعا إلى إقامة لجنة اقتصادية دائمة بينهما وتوقيع اتفاقية ثقافة، وأعلن أن المؤسسات التعليمية الأمريكية مفتوحة لطلاب الجزائريين ليتعلموا التكنولوجيا والتنمية، فقد أعلن الرئيس الجزائري بن جديد لصحيفة واشنطن "بوست" الأمريكية أن هدف الجزائر الأساسي هو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

قد بدأت الأزمة الجزائرية في 05 أكتوبر 1989 المتمثلة في انفجار الشارع الجزائري مطالبا بالتغيير المعروفة بانتفاضة (الخبز) نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخرج الرئيس الشاذلي ليعلن عن اصلاحات، في سنة 1989 صوت الشعب الجزائري لدستور جديد وحدّد تاريخ إجراء الانتخابات البلدية سنة 1990 والتي قام الجيش بإلغائها بعد فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ واجبار الشاذلي على الاستقالة المصادف لفترة حكم جورج بوش الأب المعروف بالتيار الجمهوري المناهض للاسلام السياسي، إلاّ أنهم لم يظهروا أي عداء للمسلمين وهذا ما تجسده مقولة إدوارد جيرجيان عام 1991 بقوله: "**إن الولايات المتحدة ليس لها ما تظهره للاسلام كأحد أعظم المعتقدات العالمية ...وترتاب من الذين يستعملون الدين لأهداف ارهابية**"[2].

---

[1]– عزلى البزاز، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962– 1955**، مردجع سابق، ص 154.

[2]– عزلى البزاز، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962– 1995**، مرجع نفسه.

وقد كانت الولايات المتحدة على علم بالمشكل الذي وقع في الجزائر عام 1992 وذلك بتقرير CIA الذي نشره اغراهام فولر. وقد خرجت الناطقة باسم الخارجية الأمريكية ماركت توتوبلر أيدت الانقلاب العسكري في الجزائر وقالت "**إننا نؤيد أي طرف إذا كان المجلس الأعلى للدولة دستوريا أم لا أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد دائما العملية الديمقراطية في الجزائر وأي دولة من الدول التي تتجه نحوها**". وبتسليم محمد بوضياف الحكم ازداد التدخل الأمريكي في الجائر عن طريق دعم الجبهة الاسلامية للانقاذ اعلاميا، وقد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية أن هناك إمكانية قيام حكم اسلامي معتدل مدعوم من طرف السعودية وقد أشارت صحيفة الفيكارو الفرنسية "**إن حلفاؤنا الأمريكيين يؤيدون الجبهة الاسلامية للانقاذ وأن أيا من الأمريكيين في الجزائر لم يقتل على أيدي المتشددين الاسلاميين بل أن المعلومات تؤكد أن الدبوماسيين الأمريكيين قد اجتمعوا مرات عدة مع أعضاء الجبهة الاسلامية للانقاذ في الخارج، كما سمحت السلطات الأمريكية لزعماء الجبهة الاسلامية للانقاذ بالإقامة في مدينة شيكاغو الأمريكية**"[1].

<u>في عهد الرئيس ليمين زروال</u>: فقد شككت الإدارة الأمريكية في إمكانية استمرار النظام السياسي الجزائري الذي بدا هشا وضعيفا وبحلول سنة 1995 وبقدوم الرئيس لمين زروال عاد الأمل بعض الشيء إلى المسؤولين الأمريكيين حول مكانية تحقيق الإصلاحات المرجوة، إلاّ أنها لم ترتقي إلى مستوى تطلعات الطرف الأمريكي رغم أن السفير الأمريكي آنذاك صرّح: "**إن العلاقة بين البلدين في وضعية حيرة وأن الجزائر تسير في النهج الصحيح بديمقراطية المؤسسات السياسية والإصلاح الاقتصادي**".

حيث وجه (ورن كريستوفر) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الستة جملة من الانتقادات الى فترة حكم الرئيس محمد بوضياف ورئيس الوزراء رضا مالك مؤكد أن هناك إمكانية أمام الرئيس زروال لبناء علاقات الثقة المشروطة احترام حقوق الا نسان

[1]– عزلى البززا، **<u>العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962– 1995</u>**، مرجع سابق، ص 157.

والعودة الى المسار الديمقراطي وانفتاح السوق والتي تتنفس كل شيء من وجه نظر أمريكا قواعد وشروط صندوق النقد الدولي، وجدولت ديون الجزائر.

ووجهت الولايات المتحدة الأمريكية مذكرة نصائح للحكومة الجزائرية فيها:

- ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.
- استئناف العملية الانتخابية.
- إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.
- احترام حقوق الإنسان[1].

شهد عام 1995 رفع الدعم الأمريكي عن القضايا الإسلامية خاصة في فترة الرئيس لمين زروال الذي عمل على إبادة الجماعات الإرهابية المسلحة في الفترة ازدادت زيارات المسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر الذين حملوا مبادرات ايزنستات التي رفعتها إلى مرتبة الدول المحورية في المنطقة، حيث شهدت الجزائر انتخابات برلمانية وذلك بعد تعديل الدستور الجزائري والذي رأته الولايات المتحدة الأمريكية خطوة إيجابية. ودعت الجزائر إلى السماح للأحزاب الرئيسية في العملية السياسية رغم رفض الحكومة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في الانتخابات.

وفي سنة 1966 اعتبرت الولايات أن استقرار الجزائر أمر مهم لإستقرار المنطقة ككل ولذلك قد اعتبرتها دولة محورية، لذلك يجب دعمها ومساندتها وذلك ما عبر عنه الرئيس كلينيتون في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس والملتحق بالإستراتيجية الأمنية الأمريكية للقرن 21، وجاء فيه: "**نحن نهتم باستقرار وازدهار منطقة شمال إفريقيا** وهذا ما تجلى في الدعم الأمريكي للرئيس زروال في حربه على الإرهاب وعلى الرغم من كل هذا فقد صنفت الجزائر من طرف الإدارة الأمريكية في هذه الفترة ضمن الدول الفاشلة Fail state وأدرج

[1]- نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004**، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

إسمها ضمن قائمة: Travelwrming وهي دولة التي يحذر من دخول رعاياها إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أثير المفاعل النووي الجزائري بعين وسارة التي تتوقع الجزائر على مساعدة عدم انتشار الأسلحة النووية مقابل جدولة مليار دولار من الديون ضمن دول الفئة الثانية التي يحظر عليها أجهزة الاعلام الآلي المتطورة التي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية.

حيث قام مساعد كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط مارتن أنديك سنة 1997 خلال شهر مارس بزيارة للجزائر صرّح فيها أن بلاده لا تخفي رغبتها في الحظر للجزائر بشكل قوي، خاصة بعد جهود الإصلاح التي قام بها الرئيس زروال، قد صرّح السفير الأمريكي بالجزائر رونالد فيرمان في سبتمبر 1997 أن بلاده تدعم جهود الإصلاح التي يقوم بها الرئيس زروال، أكدت الإدارة الأمريكية أن النظام الجزائري بريء من التهم الموجهة إليه حول ضلوعه في المجازر واعتبرت واشنطن أن الجزائر مرت بمرحلة انتقالية صعبة في مواجهة الإرهاب دون أن تلق السند الدولي.

وكانت سنة 1998 منعرج هام في العلاقات الأمنية بين البلدين وذلك بعد الزيارة التي قام بها الأميرال جوزيف لوباز –قائد القوات البحرية في أوروبا – للجزائر في 10 أوت بدعوة من الفريق محمد العماري قائد أركان الجيش، أول زيارة لشخصية عسكرية أمريكية على المستوى الحالي. وبعد شهرين بعد ذلك يوم 03 أكتوبر 1998 تم إجراء تمرين بياني مشترك للبحث والإنقاذ بين القوات الأمريكية والجزائرية وهي أول مناورة بين البلدين منذ الاستقلال. وقد سمى هذا التمرين هاركس ميد 98، ساهم هذا التبادل الخبراتي ووجهات النظر بين الجانبية خلال نفس السنة على استفادة الجزائر من 61 ألف دولار في إطار برنامج IMET وهو البرنامج العالمي للتمرين والتدريب العسكري.

خلاصة الفصل

في نهاية الفصل استنتج أنه بالرغم من أن الجزائر أول من اعترف بالولايات المتحدة الأمريكية كدولة ألاّ أن ذلك لم يشفع لها، فقد كانت علاقات متذبذبة فيما بينهما علاقة الشد والمدّ، يطغى عليهما الغالب والمغلوب والتي مرت بعدة أزمات كإعلان الحرب ووصلت إلى حد قطعها في فترة التسعينيات وقد أدرجت الولايا المتحدة الأمريكية الجزائر ضمن البلدان التي يمنع السفر إليها وعدم الاستثمار خلال تلك الفترة، ولم يكن هناك أي فكرة عن تكوين حلف استراتيجي.

الفصل الثاني
السياسة الأمريكية بعد أحداث
11 سبتمبر 2001

تمهيد الفصل

شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية إذ أنها حملت إلى الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة "**بير هاربر**" في الحرب العالمية الثانية، فقد تلقت الولايات المتحدة الأمريكية ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، بالتالي وضعتها أمام مرحلة صعبة كدولة عظمى ومهيمنة على النظام العالمي، وكما يلاحظ "غسان سلامة" فإن أحداث 11 سبتمبر فرضت تغيرات جوهرية على العقل الإستراتيجي الأمريكي لأسباب ثلاثة أساسية:

- انهيار نقطة ارتكاز الإستراتيجية الأمريكية المبنية على مفهوم "التدخل" وليس ثنائية "الدفاع – الهجوم" المألوفة. ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في تاريخها المعاصر مسرح تهديد مباشر، أما اليوم فقد تغيرت المعادلة وغدا الإقليم الأمريكي كغيره من الأقاليم عرضة للاعتداء والهجوم.
- إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تبوأت في السنوات الأخيرة الدور المحوري في ديناميكية العولمة، التي لم تفتأ تبشر بها وتسعى لاستغلالها في منزلتها الإستراتيجية الجديدة بصفتها قوة عظمى وحيدة، فإنها ذاقت لأول مرة الجانب السلبي من العولمة وجوبهت بكل الأدوات والاكتشافات التي شكلت عناصر تفوقها من وسائل اتصال حديثة ونظم الكترونية مالية.

وتعتبر أحداث 11 سبتمبر أيضا حدثا تاريخيا بالنسبة للولايات والعالم ونقطة تحول في مستقبل العلاقات الدولية، فقد غيرت بسرعة التصور الأمريكي للواقع السياسي الدولي ووضعت الولايات على مسار سياسي عسكري جديد في مسار العلاقات الدولية، فقد برزت تطورات جديدة وجوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية، مشكلة انقلاب في سياستها تجاه العالم الخارجي.

المبحث الأول: الأهداف الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001.

في اليوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لأسوء كارثة قومية عندما قامت مجموعة من الطائرات المدنية المختطفة بالاعتداء على رموز قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وإهانة القوة العظمى المهيمنة في عقر دارها وذلك عندما اخترقت هذه الطائرات الانتحارية برجي مركز التجارة العالمية بنيويورك ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في واشنطن، والتي خلفت حالة من الذعر والرعب وانكسار لحالة الأمن والثقة التي كان ينعم بها الشعب الأمريكي، خلق هذا الهجوم أكثر من ثلاثة آلاف ضحية (3000) بالإضافة إلى عدد كبير من الجرحى والمرعوبين، كما أن شبكة الطيران والمؤسسات المالية الأمريكية عرفت شللا لمدة لا تقل عن أسبوع، بالإضافة إلى خسائر اقتصادية معتبرة.

المطلب الأول: الأهداف السياسية والاقتصادية.

أولا- في المجال السياسي:

لأول مرة تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من دور الملجأ إلى دور الضحية الذي يطلب المساعدة من غيره، من خلال فكرة التحالف الدولي ضد الإرهاب التي طرحها الرئيس بوش، مطالبا شركاءه الأوروبيين والعرب مد بلاده بالمعلومات والإمكانيات التي تساعدها في تفعيل وانجاح هذه الحرب الجديدة.

وقد بادر الرئيس بوش إثر الاعتداءات 11 سبتمبر إلى إطلاق لفظ الحرب العالمية ضد الإرهاب معتبرا إياها أفضع وأطول وأقسى من أي حرب دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية من قبل، فقال في خطابه أمام الكونغرس الأمريكي بتاريخ 20 سبتمبر 2001 "**إن حربنا ضد الإرهاب يبدأ بالقاعدة ولكنها لا تنتهي عندها، ولن تنتهي هذه الحرب إلاّ عندما يتم القبض على كل مجموعة إرهابية دولية بإيقافها وتحطيمها... ومنذ اليوم فإن كل أمة تستمر في احتضان أو دعم الإرهاب ستعتبرها الولايات المتحدة نظاما معاديا له**".

وقد عبرت وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الإرهاب" ووثيقة الإستراتيجية الوطنية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل "الصادرتان عام 2002 عن هذه العقيدة الإستراتيجية الجديدة، التي يوضحها نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس في 20 سبتمبر 2002، حيث يعلن بوضوح أن الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم هو الإرهاب[1].

والفكرة الرئيسية التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية السعي الحسن لإجهاض التطورات والقوى المنذرة بالخطر قبل أن تصبح في حاجة على علاجات حاسمة، حيث جاء في الوثيقة ما نصه (أنه بحكم الحاجة للدفاع عن النفس سوف تعمل الولايات المتحدة الأمريكية ضد أي تهديدات ناشئة قبل أن تتبلور وشكلها الكامل)[2] ، وجاءت في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لتطبق مبدأين استراتيجيين أساسيان هما:

1- إستراتيجية الضربة الوقائية*: إن التوجه الأمريكي في عهد بوش الابن أصبح في جوهره هجومي وليس احتوائي أو دفاعي، علما أن جذورها تعود إلى 2500 سنة، حيث شرع كل من أرسطو والملك فيليب هذه الحرب عندما قام اليونان بغزو الفرس، لجعل الشرق ينصاع للنظام الغربي العقلاني، كما مضى لاسكندر في تنفيذ مخطط ما يسمى اليوم الشرق الأوسط، بإنشاء تسع مدن باسم الإسكندرية غير إسكندرية مصر وجعل في كل منها مكتبة ضخمة، مفتتحا بذلك العصر الهيليني، ابتداء بالإسكندرية المصرية إلى جنوب شرق آسيا[3].

---

[1]- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكالية الفكرية والإستراتيجية**، الدار العربية للعلوم، 2004، بيروت، ط1، ص ص 78، 79.

[2]- محمد عبد القادر فهمي، **الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية- دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، الطبعة العربية الأولى، ص 168.

*- **الحرب الوقائية:** تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم حيث لا يكون التهديد مؤكدا أو وشيكا وإنما يبقى احتمال حدوثه مستقبلا.

[3]- نور الدين حشود، **الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة: من التمرد إلى الهيمنة 1990- 2012**، دفاتر السياسي والقانون، ع9، جوان 2013، ص 386.

2- إستراتيجية مبدأ تغيير الأنظمة: والتي تسعى لإحداث تغييرات عميقة في البني الداخلية للعديد من المناطق والدول في العالم، ويبدو أن زعزعة الاستقرار صار نتيجة متوقعة أو مطلوبة كهدف لذاته من قبل الإدارة الأمريكية الحالية، ليتاح في ظل هذا الوضع السائد إمكانيات التدخل لتغيير الأوضاع وإعادة تشكيل أوضاع تعزيز الخطة الإستراتيجية بجذب كل الخيوط القيادة العالمية إلى يد الولايات المتحدة الأمريكية[1]، ولقد ظهر تغير كبير في التعامل الأمريكي مع العالم والساحة الدولية والمفاعيل الدوليين فأصبحت ترتكز في التعامل مع دول العالم من خلال تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء دون وسطية واطلاق التهديد لدول العالم عبر مقولة (إما أن تكون معنا أو تكون مع الإرهاب). وبلورة ما يسمه بمحور الشر واظهاره والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه، والتركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيسي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية عبر البحار والساحة لصراعاتها الخارجية، فقد سقط مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول فقد انفتح الباب لشتى أنواع التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت مختلف الدعاوي، ويمثل قمة تلاشي السيادة الوطنية في غزة وأفغانستان والعراق، وقد تم خرق القيم والمبادئ الإنسانية والمواثيق والمعاهدات الدولية، وضربت أمريكا عرض الحائط بدستور وقوانين الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة لسن الكثير من القوانين الأمريكية تتنافس مع المفاهيم الليبرلية الأمريكية مثل سن قوانين تتيح الحق في التجسس على المراسلات الالكترونية دون إذن قضائي بالإضافة إلى التنصت على المكالمات الهاتفية فيما يعرف (التنصت المتحرك) وهذه ما يتنافى مع القيم التي ترفعها الولايات المتحدة مثل حرية التعبير وغيرها من المفاهيم الأمريكية، بالإضافة لظهور حالات التمييز في المطارات وأماكن العمل والمدارس ضد المسلمين والعرب[2] ورغبتها في تقسيم العالم الإسلامي الذي يحوي منابع النفط والغاز وذلك عبر انتشار لها بشكل دائري فهي

---

[1]- رتبة برد، **الحوار الأورومتوسطي منبرشلونة إلى منتدى 5+5**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008- 2009، جامعة الجزائر، ص 79.

[2]- إتجاهات لعلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر، شبكة الألوكة، على الرابط:

http://www.alukah.net,12/08/2017, h 20:22.

موجودة في باكستان وعمان واليمن والإمارات وقطر والبحرين والكويت والسعودية والصومال ومصر وإسرائيل وتركيا، كما تسيطر على الممرات البحرية وعلى كل من الجو والفضاء[1].

ثانيا- في المجال الاقتصادي:

من أهم الأهداف الرئيسية للأمن القومي الأمريكي، والتي نصت عليه الوثيقة الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية 2002، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية وذلك من خلال تأمين الاستقرار في الأقاليم الرئيسية في العالم، التي تقيم الولايات المتحدة علاقات تجارية معها، أو تستورد منها السلع الحرجة، مثل النفط والغاز الطبيعي، وتتطلب الرفاهية أيضا الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية.

إن الولايات المتحدة تسعى لوضع إستراتيجية جديدة تتمثل في تغيير الوضع القائم واستبداله بنظام دولي جديد، تتمكن فيه من تحقيق مصالحها والمتمثلة في الأهداف التالية:

1. تدفق النفط في شرايين الاقتصاد الغربي العالمي بدون ضغط أو مساومة من أي طرف الدول.
2. أن تنعم الدول الغربية بالأمن بحيث تبقى وتيرة النمو في الاقتصاد الغربي مرتفعة والوظائف مأمونة للعاملين في مختلف المؤسسات الإنتاجية والخدمية في الدول الغربية.
3. فرض النظام الغربي على بقية الأمم لأن فيه تحقيق السلام والأمن على الكرة الأرضية وفي ذلك تمكين للغرب بقيادة الولايات المتحدة من بسط نفوذه على باقي شعوب العالم.

[1]- سليمان منذر، "**خبير استراتيجي يدعو لتحقيق مستقبل لأحداث سبتمبر**"، منذر سليمان، أحداث الحادي عشر من سبتمبر، 2001، واشنطن: مركز الكشف للمتابعة وللدراسات الإسرتايتيجة، 2005، ص ص 53، 52.

4. التحول من الصراع الإيديولوجي إلى إيديولوجية السوق، العولمة وتقوية نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات، وتمكينها من السيطرة عن طريق سلطة المال والتكنولوجيا والمعلومات وبذلك يضعف دور الدولة الوطنية وتصبح تابعة للدولة القومية، وهذا معناه فرض قيود على حرية الإرادة الوطنية في صناعة قراراتها السياسية بنوعيتها الداخلية والخارجية.
5. القيام بحرب استباقية وتحطيم القادة أو الجماعات التي تحاول تهديد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أي مكان وهي الدول التي تطلق عليها اسم محور الشر[1].

يعد النفط أحد أقوى العوامل تأيثرار في توجيه الحرب ضد أفغانستان والعراق خصوصا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لما يلعبه هذا العامل من دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد الأمريكي والعالمي والتأثير على مجريات الأحداث السياسية الدولية.

فتأمين النفط والسيطرة على منابعه المحور الرئيسي الذي ترتكز عليه سياسة الحزب الجمهوري الذي يضع أولى أولوياته التحكم في أسعار النفط بعد السيطرة على مصادره. ولاشك أن هذا الارتفاع على الطلب العالمي على النفط كان له أثر لا محالة في قرار الأمريكية لتبني حرب وقائية غير مبررة قانونيا وسياسيا ومخالفا لمقتضيات الشرعية الدولية في سبيل السيطرة على النفط في الشرق الأوسط. الأمر الذي سيمنحها ضمانا قويا للبقاء مطولا في موقع القوة العظمى المتفوقة عسكريا واقتصاديا وسياسيا، والهيمنة على منافذ الطاقة العالمية وذلك في بسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزعم بناؤها، وليس أدل على ذلك مما ورد في **إستراتيجية الطاقة القومية** National Energy Poicy أو ما يعرف بتقرير تشيني Cheney Report الذي يشير إلى ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على رأس جميع منافذ النفط

[1]– نور الدين حشود، **العلاقات الجزارية الأمريكية 1992– 2004**، المرجع السابق، ص ص 187– 188.

في العالم بدءا من كزاخستان وانتهاءا بأنجولا في إفريقيا. كما تشير تلك الوثيقة أيضا إلى أنه بحول 2020 فإن النفط الخليجي سيساهم بما يتراوح ما بين 54 و 67% من معروض النفط العالمي الخام ... وهو ما يجعل هذا الإقليم حيويا بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، هكذا يقول التقرير حرفيا، كما تشير بعض التقديرات إلى أن السعودية التي تصل طاقتها الإنتاجية حاليا إلى 10.5 مليون برميل يوميا والعراق بنحو 2.5 مليون برميل يوميا، سوف ترتفع طاقتهما الإنتاجية إلى نحو 22.1 و10 مليون برميل يوميا لكل منهما على التوالي وذلك خلال 17 عام القادمة[1].

المطلب الثاني: الأهداف العسكرية والأمنية.

أولا- في المجال العسكري:

جاء التحول الحاسم في الدعم المتزايد لاستخدام القوة العسكرية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 واكتسبت الدعوة لهذا الاستخدام بعدا أخلاقيا أو إنسانيا[2] وشكل أهم أدوات القوة الأمريكية بحيث أصبحت السياسة الأمريكية تولي القوة العسكرية الدور الأساسي والمحوري في مواجهة أي عمل خارجي، عليه أكدت الإستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن القومي على أهمية القوة الصلبة مقابل القوة المرنة، حيث استحوذت قضايا الدفاع على حيز كبير من الاهتمام في ظل اتهام الديمقراطيين بتجاهل المؤسسة العسكرية والاحتياجات الدفاعية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وجاء تأكيد الإدارة الأمريكية على أهمية استخدام القوة العسكرية والتركيز على تقوية الجانب العسكري للولايات المتحدة الأمريكية والتواجد العسكري في أنحاء العالم[3].

---

[1]- سليمان عبد الحكيم، **الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، على الموقع:
http://www.shutkarat.nt/24/08/2017.

[2]- محمد عبد القادر فهمي، **الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، مرجع سابق، ص 204.

[3]- عبد الرحيم العرقان، **السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر**، على الموقع: www.abrai.com/29/08/2017

أولى المبادئ التي تقوم عليها إستراتيجية الدفاع الوقائي هي فكرة الردع المبكر، والتي تذهب إلى خلق قناعة لدى الخصوم القائمين أو المحتملين، أن أي عمل يمكن أن يقدموا عليه يمس أمن الولايات المتحدة في الداخل أو يهدد مصالحها الحيوية في الخارج. فإنه سيواجه بضربات وقائية وبدون سابق إنذار وضربات استباقية بهدف تأمين الدفاع عن النفس.

المبدأ الأول: الذي عليه هذه الإستراتيجية هو مبدأ الضربة الاجهاضية –الاستباقية* التي تضيف عنصر المبادرة بالهجوم والمفاجئة من أجل تدمير الخصوم إذا حاولوا القيام بأعمال غير مرغوبة من شأنها المساس بأمن الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية ولتأمين سياقات عمل تضمن سلامة الوظيفة التي تضطلع بها هذه الإستراتيجية، كان على الولايات المتحدة توفير مبدأين استراتيجيين: الأول هو الانتشار الاستراتيجي لقواتها العسكرية العاملة لتتوائم مع المصالح الحيوية التي تشمل العالم كله وأقاليمه المختلفة، وبالثاني هو توفير الدعم والغطاء الاستراتيجي لقوات الصديقة والحليفة عسكريا، وبمختلف صفوفها القتالية، واستنادا على قوة برية تتمتع بجاهزية قتالية عالية، وقوة بحرية عائمة ومتحركة وقوة حيوية توفر الحماية اللازمة لعمل هاتين القوتين، إضافة إلى مركز قيادة إستراتيجية قادرة على إدارة العمليات العسكرية في كل مسارح العالم. يساعد ذلك كله سلسلة من القواعد العسكرية الأمريكية والحليفة، وحاملات الطائرات العائمة وقوة الصواريخ الباليستية التي يستند عليها القوة العسكرية الأمريكية الضاربة لإدارة عملياتها العسكرية الخارجية.

أما المبدأ الثاني: فهو يقوم على أساس توفير الدعم العسكري للقوى الصديقة والحليفة، وأن يكون العمل القتالي الأساسي ملقى على عاتقها، وتمثل الحرب على أفغانستان والعراق النموذجين الحقيقيين لجوهر التطبيق العملي لهذين المبدأين.

* – **الحرب الإستباقية:** هي استباق العدو استخدام القوة عندما يكون هناك هجوم فعلى لعدو واضح ومحددا ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى أو يكون له الاستبقا.

ومن ناحية أخرى أدى التطور التكنولوجي السريع إلى تطوير العقيدة العسكرية الأمريكية، إذ سعت المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى توظيف الثورة التكنومعلوماتية لخدمة أهداف الإستراتيجية وهذا تحول مهم في مجال الأسلحة المستخدمة بهدف توسيع مداها القتالي المؤثر، وزيادة قدرتها التدميرية خارج نطاق النشاط الميداني للقوات الصاروخية الضاربة بهدف القيام بهجمات تعرضيه ضد نقاط القوة لدى العدو[1].

وفي الأخير نقول أن التوسع جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها، فالقوة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي، وتعتبر أحداث 11 سبتمبر فرصة لتطبيق أفكار المحافظين الجدد الداعية إلى استخدام القوة للهيمنة الأمريكية على العالم والذي دعى **رامسفيد** إلى ذلك بقوله "**إن الحادي أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمة الثانية من جل إعادة صياغة العالم كما ساهمت تلك الأحداث في إضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعليا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 لكنه بقي بسبب افتقاره للشرعية غير قادرة على الإفصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر سبتمبر**"[2].

ثانيا- في المجال الأمني:

أدت أحداث 11 سبتمبر إلى قيام الولايات المتحدة بمراجعة منظومة الأمن القومي الأمريكي بهدف الكشف عن جذور الثغرات التي حدثت والسبل الكفيلة بمنع حدوثها في المستقبل. وقد أخذ ذلك شكل مراجعة للعديد من الأجهزة والسياسات المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي التي تهدف بحسب تصريحات كبار صناع القرار إلى إعادة الأمن للجبهة الداخلية

[1]- محمد عبد القادر فهمي، **الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية**، المرجع نفسه، ص 169.

[2]- رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010- 2011، ص 71.

وأهم تلك الإجراءات بحسب ما أشارت إليه دراسات عديدة يمكن تلخيصها هنا في المجالات التالية:

أ- إنشاء مكتب الأمن الداخلي: مباشرة بعد مرور عدة أيام من وقوع الأحداث وتحديدا في 20 سبتمبر 2001 أعلن الرئيس بوش إنشاء مكتب تابع للبيت الأبيض أطلق عليه مكتب الأمن الداخلي، ويحتوي على طائفة من التكليفات من بينها:

- التنسيق بين المؤسسات المختلفة لمواجهة الإرهاب.
- المساعدة في أعمال التخابر ضد الإرهابيين.
- تطوير أجهزة وبرامج تدريبية للكشف عن الهجمات البيولوجية والكيماوية والنووية.
- إعداد الأجهزة الصحية لمواجهة هجمات الإرهاب وخاصة ما يتعلق بسعة المستشفيات وتوفير مخزون كاف من الأدوية والأمصال.
- زيادة الحماية للمنشآت الأساسية والبنية التحتية وخطوط الاتصالات وشبكات الكمبيوتر ووسائل المواصلات.
- توفير الحماية للغذاء والمياه والتي قد تصبح هدفا للإرهاب.
- تنسيق التدريبات اللازمة للاستعداد لأي هجوم إرهابي والتعاون في ذلك مع كل مستويات الحكومة حتى المستوى المحلي.

وطبقا للمهمات المحددة له، فإنه توجب أن يقوم هذا المكتب بشكل أساسي بتنسيق جهود أكثر من أربعين وكالة ومؤسسة فيدرالية لمواجهة الإرهاب.

ب - إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وأمن الطيران والتحكم العسكري: وقد تضمن هذا القانون العديد من المواد التي دعمت من سلطات أجهزة الأمن الأمريكية في مواجهة "الإرهاب" ومن بينها على سبيل المثال:

- منح المدعي العام الأمريكي سلطة احتجاز الأجانب المشكوك في قيامهم بأنشطة إرهابية لمدة سبعة أيام دون توجيه اتهام لهم.

- إعادة السلطات الفيدرالية الحق في التنصت على أجهزة الهاتف المختلفة التي يستخدمها الإرهابيون المشتبه بهم.
- أتاح القانون أيضا لأجهزة البحث الجنائي وأجهزة المخابرات المشاركة في المعلومات المتعلقة بالإرهابيين.

ومن جهة ثانية وافق الكونغرس الأمريكي أيضا على مشروع القانون الذي قدمته الإدارة فيما يتعلق بأمن الطيران والمطارات ووقع الرئيس عليه يوم 19 نوفمبر 2001. بالإضافة لهذه القوانين أصدر الرئيس أمرا تنفيذيا بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة غير المواطنين المتهمين بالإرهاب. وخاصة أعضاء تنظيم القاعدة أو هؤلاء الذين قاموا بمساعدتهم في القيام بالأعمال الإرهابية أو توفير الحماية لهم.

ج- إعادة هيكلة وزارة العدل ومكتب المباحث الفيدرالية: بين تطور الأحداث أن وزارة العدل لعبت دورا هاما في حملة مكافحة الإرهاب برئاسة وزير العدل الأسبق أو المدعي العام الأمريكي" جون أشكر وفت"، حتى أن البعض ذكر أن الرئيس الأمريكي بخصوص الحرب الأهلية ضد الإرهاب باستخدام وزارة الدفاع، وبالإضافة للدور التقليدي لوزارة العدل في التحقيق ومحاكمة الإرهابيين فإنها تهتم بمنع عمليات إرهابية في المستقبل. وقد أنشأت الوزارة وحدة خاصة لتعقب الإرهابيين الأجانب ومنعهم من دخول الولايات المتحدة الأمريكية[1].

المطلب الثالث: الأهداف الفكرية والثقافية.

طرحت فكرة إعادة نظر المسؤلين الأمريكيين بشأن بسط الثقافة الأمريكية ونشرها إلى أقصى نقاط العالم وهي النظرية التي سادت أمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفييتي عام 1991 ونهاية الحرب الباردة وزوال نظام القطبية الثنائية والتي طرحت من جانب الرئيس الأسبق لأمريكا جورج بوش الأب 1988- 1992 في كتابه المعروف بـ "**الإستراتيجية**

[1]- صالح ياسر، **بعض معالم التجولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، على الموقع: www.M.alewar.org بتاريخ: 2017/08/08.

الأمنية القومية الأمريكية"، حيث كان بوش يسعى إلى إثبات السيادة والتفوق السياسي والاقتصادي والعسكري ويشكل خاص الثقافي لأمريكا في العالم بعبارة أخرى كان بوش يسعى إلى "أمريكة العالم" على جميع المستويات، وربما كان هذا نفسه سببا مباشرا صامويل هانتنغتون" بنظريته حول صراع الحضارات[1] واعتبر الاعتداءات على مركز التجارة العالمية بمنزلة الدليل المأساوي على صحة أطروحة هانتنغتون.

وعلى أثر هجمات 11 سبتمر 2001 وعندما تهيأت حكومة بوش الإبن للرد على الهجمات، بدأت قوى المحافظين الجدد التابعة له بالاحتشاد للعمل على توسيع الرد الأمريكي ضد المتهم الرئيسي في العملية: أسامة بن لدن، غير أن حكومة بوش والمحافظين الجدد شنوا حربا شاملة على العالمين العربي والإسلامي، وقد مورست هذه الأفكار التي نظر لها المحافظون الجدد ومن ضمنهم فوكوياما هانتنغتون بأن الخطر القادم والتحدي الأكبر في ظل النظام العالمي الجديد يأتي من الحضارة الإسلامية. فقد وصف هانتنغتون الحضارة الإسلامية بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 بالفاشية الإسلامية وصورها بالتحدي الكبير الذي يواجه الولايات المتحدة ويجب محاربته[2]. وهذه الهجمات قد كشفت للولايات المتحدة عن عدو طالما بحثت عنه منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وهذا العدو ما أصبح يعرف بالإسلام الراديكالي ولذلك لم يظهر أبعاد الهيمنة الأمريكية على العالم إلاّ بعد أحداث سبتمبر 2001[3].

---

[1]– صحيفية هيلسكني (التضامن)، **نظرة على السياسة الخارجية الأمريكية**، على الموقع:: www.albainah.nt بتاريخ الإطلاع: 2017/05/26.

[2]– **أطروحات فوكوماياما وهانتنغتون والنظام العالمي الجديد** على الموقع: www.books.google.dz

[3]– العلمي حفيظة، **الأدوار الجديدة بحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماستر، خميس مليانة: جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014– 2015، ص 30.

يرى "**ارنست ماي**" إن هذه الأحداث عملت على تحولات كبيرة على المستوى الثقافي والفكري والحضاري، حيث أظهرت مدى الكراهية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت إلى ظهور مفهوم الصراع بين الثقافات والحضارات، حيث أنها أثارت لدى أعداء الإسلام أن الدين الإسلامي عدو للمدينة والحضارة والسلام وأنه يمثل المشكلة الحقيقية وراء ظهور الإرهاب، وهو الأمر الذي يعكس ثقافيا وفكريا على صورة المسلمين ومجتمعاتهم ووضعت الجاليات الإسلامية في الولايات المتحدة والغرب على قوائم الاتهام والشكوك والمضايقات، حيث تعرض بعض المسلمون بعد هذه الأحداث إلى الاعتقالات والتفتيش وخضعوا لإجراءات مشددة في دخولهم وخروجهم من المطارات الأمريكية والأروبية، حيث تم تشديد الخناق عليهم باعتبارهم يمثلون صورة من صور الإسلام الراديكالي[1].

- الاتجاهات و الوسائل المستخدمة ضد الإسلام.
- الاتجاهات الإعلامية الصهيونية استغل الإعلام أحداث 11 سبتمبر لتنفيذ حملة إعلامية مستخدما وسائل الأعلام الأمريكية التي تسيطر عليها الدوائر الصهيونية، وعلى مدى شهور كان للإعلام الصهيوني عدة اتجاهات:

- حيث تمثل **الاتجاه الأول:** تصوير العرب كإرهابيين وقتلة، وأن ما حدث في أمريكا ليس إلا من فعل العرب المسلمين الحاقدين على الحرية والديمقراطية.

- وفي **الاتجاه الثاني:** كرس الإعلام نفسه لدفع الإدارة الأمريكية والشعب الأمريكي لشن حرب مدمرة على كافة الدول التي تؤوي الإرهابيين على حد زعمه، مستغلا بذلك الوضع النفسي الأمريكي.

- وفي **الاتجاه الثالث:** ربط الإعلام الصهيوني ما حدث في أمريكا بما يجري في فلسطين، وحاول بشتى السبل إظهار الفلسطينيين إرهابيين وقتلة.

[1]- العلمي، **الأدوار الجديدة بحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، المرجع نفسه، ص 83.

– وفي **الاتجاه الرابع:** صور الإعلام الصهيوني الصهاينة بأنهم أكثر حرصا على مشاركة أمريكا عسكريا في الحملة العسكرية ضد أفغانستان، وكان يقصد من ذلك إطلاق الحرية الكاملة للكيان الصهيوني لتنفيذ أكبر عملية تصفية للفلسطينيين، ولتنفيذ بعض الضربات القاسية على لبنان والدول العربية.

وفي دراسة جرت في 26 و27 أكتوبر 2001 اشترك فيها عشرون طالبا من طلاب برنامج فولبرايت مع عدد من الطلاب الأمريكيين أن انطباعاتهم الأولى من العرب أوجدتها وسائل الإعلام وأفلام هوليوود ولقطات أخبار التلفزيون والاحتجاجات العادية لأمريكا، كما أبدى الطلاب العرب أن انطباعاتهم عن الأمريكيين كانت هي أيضا من وسائل الإعلام[1].

ب–الوسائل المستخدمة ضد الإسلام:

إن الولايات المتحدة استخدمت في حربها ضد الإسلام عدة وسائل منها:

– التدخل في الجوانب الثقافية والتعليمة للدول الإسلامية التي تقف ضد العولمة وتعمل على تصدى الغرب وحضارته.

– انتشار الأعمال الفنية والإعلامية، المسيئة للإسلام والرسول صلىوسلم عليه.

– الممارسات الشنيعة في حق الجاليات المسلمة في دول الغرب والقوانين التي تمنع حرية ممارستهم لعقيدتهم كقانون فرنسا لمنع ارتداء الحجاب والقانون السويسري الخاص بمنع المآذن والأذان.

– شن حملة على المؤسسات الخيرية الإسلامية في معظم دول العالم، واتهامها بأنها تدعم الإرهاب فاتخذت إرجاءات قانونية وتشريعية في حقها كإلغائها وغلقها وتجميد أرصدتها.

[1]– جمال الشلبي، **العرب وأمريكا بعد 11 سبتمبر**، على الموقع: http://www.alzeera.nt/26/9/2017h1 :12

وعلى العموم فإن الصراع بين الإسلام والغرب صراع ازلى امتد عبر الزمان والمكان منذ تابوك وحتى العدوان على العراق مرورا بحروب الأندلس والحروب الصليبية والاستعمار والصهيونية وصولا إلى أحداث سبتمبر [1].

[1]– حفيظة العلمي، **الأدوار الجديدة بحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، المرجع السابق، ص ص 31، 32.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الأمريكية في عهد بوتفليقة.

بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي جعل من إعادة الاعتبار الدولي للجزائر أحد المحاور الأساسية لسياسته لذلك اختار التركيز على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية سعيا منه للتكيف مع نظام عالمي يقوم على استقطاب أحادي جديد، وتكرست هذه الجهود باعتبار واشنطن للجزائر شريك أساسي في إعادة ترتيب الشؤون الإقليمية وتعتبر أحداث 11 سبتمبر انطلاقة جديدة في العلاقات الجزائرية الأمريكية.

المطلب الأول: في المجال الاقتصادي والطاقوي.

- الأهمية الأستراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تكمن الأهمية الإستراتيجية للجزائر بأنها تتوسط دول المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي ومن الصعب بناء مشروع سواء كان اقتصادي أو سياسي أو أمني في هذه المنطقة دون مشاركتها، ومن جهة أخرى تنتمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ كما جعل منها الجغرافيا رافدا من روافد الحضارة المتوسطية وأصبحت محورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية، ويتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر اسبانيا وايطاليا، حيث أنه لدى الجائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغز الطبيعي إلى أوروبا وسيتلقى بعضها مع خطوط الأنابيب المفتوحة لنقل الغاز من إيران إلى أوروبا[1].

يرى الباحث الجزائري الدكتور سالم برقوق أن التعاون الطاقوي مع الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزز بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم سنة 1999 وبعد تخلي ليبيا عن برنامجها للتسلح النووي سنة 2003 وتسوية الخلاف حول قضية لوكا ربي، واعتبر الأستاذ برقوق أن الأمن الطاقوي الأمريكي يستند إلى مبدأ كارتر حول جعل الطاقة كإحدى أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، قبل أن يرتبط الأمن الأمريكي الشامل.

[1]- مدرس، **العلاقة الجزائرية 1962- 1995**، جامعة الموصل: كلية الآداب، قسم التاريخ، ص ص 2، 3.

وتوالت العقود التي وقعتها شركات النفط الأمريكية مع الحكومة الجزائرية للإفادة من حقول النفط والغاز المنتشرة بكثرة في الصحراءا الجزائرية، ومن الجدير بالذكر أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية عالميا بعد المملكة العربية السعودية في حجم تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية، على المستوى العربي حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مستوى استثنائي في عام 2000[1].

جدول يمثل حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية:

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان
1999	458.8	1.824.2	-1.365.5
2000	861.8	2.724.2	-1.862.4
2001	1.0379	2.702.0	-1.664.1
2002	984.9	2.360.2	-1.375.8
2003	487.4	4.748.4	-4.261.0
2004	971.6	7.409.5	-6.438.0
2005	1.106.2	10.446.5	-9.340.2
2006	1.101.9	15.455.9	-14.3540
2007	1.653.4	17.816.1	-16.163.6
2008	1.243.2	19.354.8	-18.11.6
2009	1.107.8	10.717.8	-9.610.0
2010	1.194.3	14.518.0	-13.323.6
2011	1.597.0	14.906.3	-13.012.3
2012	1.363.2	9.993.3	-8.630.3
2013	1.848.7	4.830.9	-2.982.2
2014	2.616.9	4.628.9	-2.012.0
2015	1.875.7	3.371.5	-1.495.8
2016	2.191.2	3.227.9	-1.036.7
2017	719.3	2.432.1	-1.712.8

المصدر : http://www.cenus.go/foreging-hade/balence/c7210.4

[1] – **السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغرب العربي في عهد الرئيس بارك أوباما إهمال مقصود أم ارجاء هادف**، مركز العربي للدراسات المستقبلية على الموقع: http://www.Mostakbalait.blogspot.com/15/7/2017/h22:54

وأهمية الغاز الطبيعي تكمن في نسبة المعتمدة عليها عالميا في استخدامه للإنتاج الكهربائي، حيث تصل إلى 30% ويرشح ليحتل الصدارة في التصدير.

إن الثقل الإستراتيجي الهام الذي تتمتع به الجزائر يرجع أساسا إلى عدة بواعث ميزتها عن سائر الدول العربية وهي:

- العمر الافتراضي لاحتياجات الجزائر من الغاز والذي يفوق عمر النفط الممكن استخراجه نحو 20 سنة.
- القدرات الكامنة لحقوق الغاز الجزائرية.
- والأهم من ذلك كله أن للجزائر هامش اختيار أوسع للشراكة الأجنبية في مجال الغاز مقارنة بقطاع النفط (الإيطالية، الفرنسية، الروسية) بسبب احتكار الشركات الأجنبية ولاسيما الأمريكية لعقود الاستكشاف والاستغلال، كل هذه المقدرات الطاقوية أخذت بعين الاعتبار في الإستراتيجية الطاقوية الجديدة لإدارة جورج والكربوش، من خلال تقدير "ديك تشيني" الذي يشير لأكثر من مرة لدور الجزائر وإمكانية توسع دورها في إطار سياسة تنويع المصادر النفطية الآمنة على منطقة الشرق الأوسط[1]، حيث شجل التقارب في مجال الأمن والطاقة وتحولت الولايات المتحدة إلى أول شريك للجزائر في مجال الطاقة بين 2001 و2009 وخاصة وأن مجمع النفط الأمريكي على السلطة في الولايات المتحدة فضلا أنه تربطه علاقات جيدة بوزير الطاقة والمناجم الأسبق "شكيب خليل" الذي أشرف على القطاع بين سنة 2000 و2010[2].

وهذا ما يزيد الاهتمام الأمريكي بالجزائر وبالأخص الجماعات النفطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلها بقوة إدارة "جورج والكر بوش"، خاصة نائب الرئيس "ديك تشيني" هي كون أن الجزائر تعد حاليا ثالث دولة بعد السعودية وقطر من حيث الاستثمار

[1]– محمد أمين، **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر: إدارة جورج ولكروش نموذجا**، الدراسة المغاربية 2017/9/1 على الموقع: www.afaraires.com بتاريخ الدخول: 2017/09/29 على الساعة 19:25 ساعة.

[2]– وليد أشرف، **لماذا التقارب الجزائري الأمريكي أحسن مع مع الجمهورين 08/19**،على الموقع:www.alfariahgomu .

النفطي بـ 21.4 مليار دولار، وهذا ما يحفز صانع القرار الأمريكي في المضي قدما نحو توثيق العلاقات الأمريكية الجزائرية، خاصة في ظل الإدارة الأمريكية وتشاركها في توجيه السياسة الخارجية وفق مصالحها الذاتية والقومية قبل كل شيء.

وفي تصريح رئيس الجمهورية الج ا زئرية عبد العزيز بوتفليقة أما مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين بمؤسسة جيمس بيكر بالولايات المتحدة الأمريكية: قال علاوة على ما تم كشفه من احتياطات. فإن الجزائر تتمتع بقدرات كامنة هائلة من المحروقات ومازالت أحواضها الرسوبية الواسعة غير مستكشفة بما فيه الكفاية بكثافة نقل عن آبار 10.000 كلم^2. بينما نجد أن هذه الكثافة على المستوى العالمي تتجاوز مائة بئر وتصل الولايات المتحدة الأمريكية الى أكثر من 500 بئر في كل 10.000 كلم^2.

وحول مستقبل القطاع في الجزائر قال كذلك: "**وقد تم اكتشاف حقول عملاقة تفوق قدرتها ما يعادل 10 ملايير برميل يوميا، مما يؤكد مستقبل المجال المنجمي في الجزائر وتطوير حقول الغاز وهكذا فإن ما يقارب 05 ملايير دولار تم استثمارها في الجزائر من قبل الشركات البترولية**".

وتفيد الاحصائيات الخاصة بصادرات المحروقات الجزائرية بأن مبيعات الغاز تمثل نسبة 40% من العائدات المتأتية من المحروقات مقابل نسبة 35% للبترول. فيما مشتقات البترول نسبة 35% وبطريقة حسابية بسيطة فأن الجزائر تحقق من مجموع 52 مليار دولار عائدات المحروقات للسنة ما قيمته 20.8 مليار دولار من صادرات الغاز، فيما تصل العائدات المتأتية من تصدير البترول الخام 18.2 مليار دولار والباقي عبارة عن صادرات مشتقات النفط.

هذه المعطيات الإحصائية تدفعنا إلى التطرق إلى ورقة الغاز وهي من الأوراق المهمة التي يمكن أن تزيد من الركيزة الجيوستراتيجية للجزائر في المنطقة وهو مجال اهتمام الشركات النفطية والغازية العالمية بما في ذلك الأمريكية منها، حيث تحتل الجزائر ثاني

منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا بعد نيجيريا والثالثة عالميا، حيث بلغ احتياطها حوالي 161 تريليون متر مربع ووصل انتاجها في سنة 2004 إلى 82 مليار متر مكعب.

ومن حيث تجسيد اتفاقيات الشراكة سجلت سنة 2012 تقدما في مشروع البيوتكنولوجي لسيدي عبد الله، الذي شكل أحد أهم الاتفاقات التي أبرمت بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في مجال الصحة، ثم إنشاء مشروع الجزائر "**نظرة 2020**" بالشراكة مع المخابر الصيدلية الأمريكية، وأيضا في قطاع الصناعة تمت إقامة شراكة بين المؤسسة الوطنية للجرارات الفلاحية ومؤسسة تسويق العدات الفلاحية للجانب الجزائري والمجتمع الصناعي "أجكو/فرغسون" للجانب الأمريكي لصناعة الجرارات الفلاحية والذي خرج أول جرار منها من مصنع قسنطينة.

كما تتضمن قدرات الشراكة الجزائرية الأمريكية دعم الجالية الجزائرية المقيمة بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال إشراك الكفاءات المؤكدة في مجال التكنولوجي[1].

النفط هو أخر ورقة التي تحكم العلاقات بين الجزائر والإدارة الجمهورية في واشنطن، فالرئيس الجديد رجل أعمال وحسابات يدراجيدا مجال الربح والخسارة، لذلك من المتوقع التعاون في مجال النشاط الطاقوي والنفطي في الجزائر مع الشركات الأمريكية الكبرى[2].

المطلب الثاني: في المجال الأمني والسياسي.

- **في المجال الأمني:**

تتعاون الجزائر وواشنطن حديثا في مكافحة الإرهاب الذي أصبح يشكّلُ أكبر اهتمامات الدبلوماسية الأمريكية منذ اعتداءات سبتمبر 2001 ، وخلال زيارتين إلى الجزائر اعتبر الموفد الأمريكي "هنري كروبمتن" ومستشارة الأمن الدّاخلي "**فرانس تونسند**"، أن من

[1] – نذير كريمي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق**، يومية المسار العربي، 2017/09/10، على الموقع: www.elmassar-ar.com/era/permali

[2] – أرباح الجزائر، من إدارة ترامب، www.facebook.com

مصلحة الولايات المتّحدة والجزائر وضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة التّمرّد[1] مستفيدة من التّجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب التي عانت من عشرية كاملة من هول الإرهاب، واعتبرت خبرة الجزائر رائدة ويجب الاستفادة منها ومن المعلومات الاستخبارية اللاّزمة لمكافحة الشّبكات الإرهابية في العالم واستخدمت الجزائر لمكافحة الإرهاب القوّة الصّلبة من خلال المجابهة العسكرية. كذا القوّة النّاعمة باستخدام التّأثير واعتماد الوئام المدني.

ارتفع عدد الزيارات الرّسمية المتبادلة بين المسؤولين الأمريكيين والجزائر منذ سنة 1999 بشكل كبير، حيث كانت هناك 300 زيارة لمسؤولين رسميّين لكلا الطّرفين سنة 2004 في حين شهدت سنة 2003 حوالي 200 زيارة تبيّن هذه الزيارات الكثيرة أهمية التّعاون الإستراتيجي بين البلدين فيما يتعلّق بالحرب على الإرهاب، و أشار "جورج بليويوش" إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ستستمرّ في الاعتماد على الجزائر في إطار الشراكة لمحاربة الإرهاب وإقامة الديمقراطية في المنطقة والعالم أجمع و بتاريخ 15 أكتوبر 2004 قام المنسق الأمريكي لمكافحة الإرهاب " كوفر بلاك" بزيارة للجزائر، وصرّح خلالها بأنّ بلاده تضع تحت تصرّف الجزائر ودول السّاحل عنادا تكنولوجيا، وأبدت، واشنطن رغبتها في تمويل المركز الأفريقي لمكافحة الإرهاب الذي نشأ بالجزائر سنة 2004، وقد شكّلت ظاهرة الإرهاب أحد أهم التّهديدات الخطيرة على المصالح الأمريكية في منطقة المغرب العربي والسّاحل الإفريقي، خاصة بعد ما ظهر تنظيم القاعدة سنة 2007 خوفا منها من استخدامها للعنف ضدّ مصالحها في المنطقة[2]، و يعدّ الاهتمام الأمريكي بالجزائر إلى مرتكز رئيسي للسياسة الأمريكية الجديد المتمحورة في تأمين مصالحها الإستراتيجية والحيوية وحسب "سيد مصطفى حلفي" فإنّ المغرب العربي يمثل منطقة حيوية والتي ظلت في رقعة الشطرنج الأروبية، و الفرنسية، على وجه التّحديد وتتسع لتشمل:

---

[1]– اليمين زرواطي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978– 2008**.

[2]– مجدي كامل حمزة، **العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول العام 2001 وآفاتها المستقبلية**، الدراسة العربية والدولية.

- توثيق التّحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المنطقة لتأمين منطقة الشّمال الإفريقي من أيّ أنشطة إرهابية، خاصة ما يتعلّق بالقاعدة.
- تأمين آبار النّفط خاصة الجزائرية منها لضمان تدفّقها للاسقود الغربية.
- الحصول على تسهيلات عسكرية بعد إعلان خطط نفض القوات الأمريكية في القارة الأوروبية.
- الحصول على حصّة في السّوق السلاح، خاصة الجزائرية تزامنا مع صفقات الأسلحة الضخمة بين الجزائر وروسيا، والحصول على نصيب من طلب دول المغرب العربي على السّلاح خاصة في ظلّ ارتفاع أسعار النّفط[1].

- **في المجال العسكري:**

يعتبر المجال السياسي أساس أي تقارب بين الدول، كون الإدارة السياسية الحقيقين هي الأرضية لكل اتفاقات في أي مجال وبانتخاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في أفريل 1999 وهو الرجل الديبلوماسي المحنك وهو رجل متفتّح على الغرب في 25 جويلية 1999 حصل لقاء وخيز غير مبرمج بين الرّئيس "بوتفليقة" والرّئيس "ميل كيلنتون" على هامش جنازة الملك "الحسن الثاني" في الرّباط وكان اللقاء إيجابيا وأيضا في 1999 عاد "مارتن أنديك" كاتب الدّولة المكلّف بالشرق الأوسط حاملا رسالة من رئيس "بيل كلينتون" إلى الرّئيس "عبد العزيز بوتفليقة" ورافقه في الزّيارة "رونالد نيومان" مساعد وزير الدّولة المكلّف بملف الصّحراء الغربية وشدّد هذا الأخير على العمل على اتمام وحدة المغرب العربي ردعا إلى تعزيز التّعاون بين الولايات المتحدة ودول المنطقة والجزائر تحديدا وفق مصالح الطّرفين، ويفوز الجمهور تحت قيادة "جورج ولكربوش" فضل على استمرارية نفس السياسة في هذا السيّاق حصل أول لقاء بين كل من "جورج ولكربوش" و"عبد العزيز بوتفليقة" في

[1]– صالح ياسر، **بعض معالم التجولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، على الموقع: www.M.alewar.org بتاريخ: 2017/08/08.

نيويورك في 11 جويلية 2001، وبعد أحداث 11 سبتمبر أعطت انطلاقة جديدة للعلاقات الجزائرية الأمريكية خاصة على المستوى العسكري والأمني، فبعد الأحداث مباشرة قام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة للولايات المتحدة[1]، بحيث أجرى محادثات مع عضو مجلس الشّيوخ السيوكنوي، والسيّد " ديفيد ليسار" رئيس الشركة الأمريكية للدراسات الهندسية "هاليبرتون" السيد "كولن باول" المستشار الأمريكي المكلّف بالشؤون الخارجية، السيد "جون روبرسون" رئيس "إكزيم بنك"، واجتمع مع الرّئيس "جورج وولكربوش"، وقد استطاع "عبد العزيز بوتفليقة" أن يغيّر من مسار اللقاء لصالحه بقوله: " إنّ الجزائر التي اكتوت بنار الإرهاب لعشرية كاملة تحسّ ما أحاط ببلدكم ، وليس لها إلاّ أن تكون متضامنة مع الولايات المتحدة" علما أنّ الجزائر هي أوّل بلد عربي تُدين هجمات 11 سبتمبر[2].

ومن جهة اخرى قام المسؤولين بزيارة إلى الجزائر فكانت أول زيارة في أوت 1999 للأميرال "جوزيف لويز" قائد القوات الأمريكية في المتوسط لدعم التعاون العسكري الأمريكي، ثم زيارة قائد الأسطول السادس الأميرال "دانيال مرفي" في 28 سبتمبر 1999 في إطار التقارب الثنائي لتوسيع مجالات الشراكة ثم زيارة الأميرال "تشاركز ستيفيدسون أبوت" نائب القائد الأعلى للقيادة الأمريكية بأروبا في 24 أفريل 2000 من أجل بداية التعاون العسكري بين البلدين، تلتها الزيارة الرسمية للجن ا رل "غريغوري مارتن" قائد القوات الجوية الأمريكية في أوروبا بدعوة من الجنرال "بن سليماني محمد" في 22 جانفي 2001 في إطار تقوية العلاقات بين البلدين ثم في يوم 13 مارس 2001، زار نائب الأمين لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة العقيد "جيدودنتي بلمبري " بزيارة إلى الجزائر.

وقد سمحت هذه الزيارات الرسمية بتنظيم مناورات مشتركة واقتناء أسلحة أمريكية مع قرار واشنطن وإعادة تنشيط قروض الاعتماد ضمن آلية بيع الأسلحة للخارج الممنوعة عادة

---

[1]– أقط سمير، **المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد وفرص وقيود**، جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع9، جوان 2017، ص 127.

[2]– حشود نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992– 2004**، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

للدول الحليفة والتي استفادت منها الجزائر سنة 1995 بإساء قاعدة أولية لإقامة التعاون العسكري الجزائري الأمريكي[1].

ومن خلال كل هذه الزيارات أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية مكانة الجزائر[2].

إنّ الدور الديبلوماسي الذي تلعبه الجزائر في القارة الإفريقية، خاصة في الشمال ومنطقة الصحراء والساحل مهم جدا لدرجة تعاون الولايات المتحدة مع الدبلوماسية الجزائرية لحلّ الأزمة الأثيونية الاريتيرية، حيث رحّب الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" بالدّور الجزائري لحلّ الأزمة في منطقة القرد الإفريقي، إنّ الوساطة الجزائرية في حلّ النزاع جعل منها محلّ الاهتمام الأمريكي باعتباره الجزائر قطبا حيويا في القارة الإريقية يصعب الاستغناء عنه[3].

المطلب الثالث: في المجال العسكري والشبه العسكري.

- **في المجال العسكري:**

إنّ العلاقات العسكرية الأمريكية الجزائرية تطوّرت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 نظرا للتّنسيق الأمني في مجال مكافحة الإرهاب ومنذ انضمام الجزائر إلى الحوار مع حلف شمال الأطلسي (النّاتو) شهد التّعاون العسكري بين البلدين فقرات بعيدة المدى، فقد جرت العديد من المناورات العسكرية بين القوّات البحرية الأمريكية والقوات البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسّط، كما قامت العديد من الوفود العسكرية الأمريكية بزيارة الجزائر لتوسيع نطاق التّعاون بين البلدين، إنّ الولايات تشرف على تدريب مئات الضُبّاط الجزائريين (الذين كانوا يتدربون في العادة في فرنسا) في معاهدة "سان سور الكترونيك" في بالتيمور

---

[1]– مجد كامل حمزة، **العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد أحد الحادي عشر من أيلول العام 2001 آفاقها المستقبلية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.

[2]– بوغرارة عبد الحكيم، **الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لبناء علاقات استراتيجية مع الجزائر**، 2017/08/05، على الموقع: www.djaraivoss.com

[3]– مريم براهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة الماجستر، جامعة معسكر: كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011– 2012، ص 163.

التّابعة لمجموعة "نوتروب جرومان"، ليس هذا فحسب، و إنّما أصبحت الولايات المتحدة أهمّ مصدر لتزويد الجزائر بالسّلاح وهو الجانب الذّي كانت تحتكره فرنسا[1].

انتهجت الجزائر سياسة افتتاحية على الولايات المتحدة و الدّول الغربية، كما كانت الجزائر أوّل جذر من الصفة عبر القومية لظاهرة الإرهاب، وذلك في المناسبات الدّوليّة، ومن بينها المنتدى العالمي ضدّ الإرهاب. زيادةً على انّها عضو فاعل في المنتدى العالمي ضدّ الإرهاب، وترأس مناصفة مجموعة العامل حول تعزيز القدرات على مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل علاوة على تقديمها في لوجستيا لعمليات حفظ السّلام التي تقوم بها الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، وقد تمّ الاتفاق على برنامج أمريكي لدعم قدرات الجيش الجزائري حيث عكفت السلطات الأمريكية، من خلال القيادة الأفريقية للجيش "أفريكوم" على دعم قدرات وحدات الجيش الجزائري في مكافحة الإرهاب، واسندت مهمّة التكوين و التّأطير لمجموعة الـ 03 للاتّصالات المتخصّصة في مجال الدّفاع والأسلحة، لاسيما المتفجرات[2].

إنّ العلاقات الجزائرية الأمريكية مبنية على أسس الحوار السياسي والعسكري، وذلك من خلال تبادل الزيارات الهامة على غرار الحوار الإستراتيجي بين البلدين[3]، وكان أول اجتماع له بواشنطن الدورة الخامسة للحوار العسكري المشترك الجزائري الأمريكي وترأسه مساعد كاتبة الدولة للشؤون السياسية السيدة "ويندي شرمان"، ووصف السيد "مساهل" هذا الإطار الثنائي الجديد للتّعاون والشراكة بـ "اللبنة التاريخية الجديدة" في مسار العلاقات الأمريكية الجزائرية[4]، الذي عقد في واشنطن في 2015، وزيارات مسؤولين سامين سياسيين وعسكريين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجزائر في 2016، كما يبقى الحوار

---

[1]– بوتفليقة في واشنطن وتجليات التّوجه غربا، ع 8266، الإثنين 16 يوليو 2001.

[2]– حكيم غريب، **التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان**

www.washingtonnististique.org

[3]– واشنكن تعتمد تجربة الجوئار لمطافحة داعش والقاعدة في الساحل، معهد أمريكا 2017/09/10.

[4]– ندير كريم، **العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميز بتطور غير مسبوق، يومية المسار العربي**، 2017/09/14.

المتوسطي مع الناتو في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال تعزيز التّعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات العسكرية والتّقنية[1].

- **في المجال الشبه العسكري:**

يرى المحلّلين أن بعد أحداث 11، فقد ربطت العلاقات الجزائرية الأمريكية فيما يخصّ مجال المخابرات، وأدرك المسؤولون الأمريكيون أهميّة التعاون فيما يتعلّق بالمعلومات الأمنيّة مع الجزائر من خلال التّجربة الجزائرية في محاربة الإرهاب، فتزوّد الولايات المتحدة الجيش الجزائري بالمعلومات وصور الأقمار الصّناعية لتسهيل ملاحقته للجماعات الإرهابية، كما تقوم الجزائر أيضا بتزويد الولايات بالمعلومات حول الإرهابيين[2]. وقد كشف معهد واشنطن تقديم السلطات الجزائرية لواشنطن، قائمتين بأكثر من ألف مشتبه فيه ذوي علاقة بالتنظيمات الإرهابية، المتواجدين على الأراضي الأمريكية والأوربية، وعرضت تعاونها في مجال الأمن وتبادل المعلومات[3].

وترمي الولايات المتحدة من خلال التعاون في إطار تبادل المعلومات مع الجزائر وضع إطار تعاوني يسمح لها بالحصول على المعلومات الصّحيحة من دون تفوّق الأطراف الدولية، حيث وضّحت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، ضرورة تقوية الروابط مع الحلفاء في إطار الإستخبارات وكذا تقوية الشراكة مع مكاتب الاستخبارات الدولية، تتعاون الجزائر في هذا المجال مخباراتيا مع الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب في دول الجوار ليبيا وفي شمال مالي وداخل حدود الجزائر ذاتها.

---

[1]– واشنطن تعتمد تجربة الجزائر لمكافحة داعش والقاعدة في الساحل، المرجع نفسه.

[2]مريم إبراهيمي، **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، المرجع السابق، ص ص 72– 76.

[3]– واشنطن تعتمد تجربة الجزائر لمكافحة داعش والقاعدة في الساحل، المرجع نفسه.

وبالتالي وضعت لولايات المتحدة أهمية كبيرة على ضرورة التواصل المنتظم مع الجزائر التي تعتبر شريكا هاما في المنطقة في الجهود الدّوليّة لمكافحة الإرهاب[1].

ويعتقد "جرمي كينان" مدير برنامج الدراسات حول الصحراء مقره بواشنطن أنّه رغم إعلان الجزائر الرّسمي أكثر من مرّة رفضها استضافتها لقواعد أمريكية على أراضيها في إطار مشروع "أفريكوم" إلاّ أنّ التّنسيق والتّعاون الاستخباراتي بين الجزائر والولايات المتحدة بلغ أشواط مهمّة وسط تكتّم وتستّر كبير من قبل السّلطات المحليّة هناك[2].

[1]– حكيم غريب، **التعاون الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان**، مرجع سابق.

[2]– ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الغربية والتحدّيات والرّهانات**، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2008– 2010، ص 169.

خاتمة الفصل:

إذن وفي نهاية هذا الفصل الثاني نكون قد استخلصنا العديد من النقاط:

– إنّ احد الدّوافع الرّئيسيّة وراء الحملة الأمريكية ضدّ الإرهاب، والتي استهدفت أولا أفغانستان، وتستهدف ثانيا العراق الآن، هو السّيطرة على منابع النّفط من قزوين إلى الخليج.

– فرض الهيمنة الأمريكية وتحقيق السّيطرة العالمية على مناطق العالم المختلفة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية.

– مراقبة الدور الصيني الروسي على الصّعيدين الإقليمي والدّولي باعتبارهما الدّولتين النّوويّتين ذواتي التّأثير.

– شنّ حرب مفتوحة ضدّ دائرة الحضارة الإسلامية بالتّحالف مع الصّهيونية باتّخاذ الإسلام كعدوّ بديل في استراتيجيّتها الكونيّة وهي تجسيد دقيق لمقولة صراع المحاضرات.

– تحقيق السّيطرة الثّقافية على المنطقة من خلال فرض مجموعة من الاصلاحات السياسية والثقافية والتعليمية، بما يتواءم والأهداف الأمريكية الصّهيونية.

كما عبّر عنه "رامسفيلد" قائلا: " إنّ الحدي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النّوع من الفرص التي وفّرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم..."

و في الأخير يمكن تلخيص دور الجزائر الأساسي بالنّسبة لواشنطن من ثلاث زوايا:

أوّلها: الامكانيات الاقتصادية (مواد اولية، النفط، الغاز، وسوق داخلية كبيرة).

ثانيا: الاستفادة من الديبلوماسية الجزائرية لتسوية بعض النزاعات الإفريقية.

ثالثا: دور الجزائر في الحرب على الإرهاب والاستفادة في تجربتها، ودورها المحور في منطقة المغرب العربي. ويلعب النّفط الدّور البارز في تواجد الولايات في إفريقيا.

الفصل الثالث
السياسات الأمريكية في افريقيا والساحل الإفريقي

تمهيد الفصل

أصبحت منطقة الساحل على مفترق طرق بين العديد من المبادرات التي نفذتها القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، حيث برز الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م بوصفه منطقة إستراتيجية في ظل الحملة العالمية للحرب على الإرهاب.

وتعد منطقة(الساحل الإفريقي) من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا، و ذلك بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود، كنشاطات الجماعات الإرهابية –بحسب المنظور الأمريكي–، وأبرزها نشاط (تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي)، التي تنشط في الصحراء التي تربط كلا من (موريتانيا، ومالي، و بوركينافاسو، والنيجر، والجزائر، وليبيا، وتونس، وتشاد)، وما يشكل تهديد كبيرا للمصالح الأمريكية الاقتصادية في المنطقة ومحاولة منها لحماية مصالحها قامت بصياغة سلسلة من المبادرات الأمنية.

المبحث الأول: المشاريع الإفريقية في الساحل الإفريقي وموقع الجزائر.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 واحتلال العراق 2003 عملت الولايات المتحدة على تطبيق الحرية والديمقراطية في منطقة الشرق الوسط و تجلى ذلك في:

المطلب الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير.

مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي جورج " دبيليو بوش" في خطابه أمام منظمة الصندوق الوطني للديمقراطية في 06 تشرين الثاني 2003 والذي أعلن فيه عن عملية إصلاح سياسي في الشرق الأوسط، وخاصة المنطقة العربية. كما قام بوش بتقديم وثيقة (مشروع الشرق الأوسط الكبي) في قمة مجموعة الدول الصناعية المنعقدة في شباط 2004، وكان يحتوي المشروع على إعلان حرب ديمقراطية ضد الاستبداد، والظلم لنشر الديمقراطية، والحرية، والمعرفة الذي يضمن للشعب العربي حقوقه السياسية والاقتصادية.

حيث تري الولايات المتحدة أن هناك معوقات أساسية تحول دون تطور بلدان الشرق الأوسط تنعكس سلبا على المصالح الأمريكية، **والغربية، وهذه** المعوقات هي غياب الديمقراطية بطيء المعرفة ومحدودية **ارتكاز** إلي العلوم الحديثة في التنمية العامة.

اختلال الهياكل الاقتصادية وتدني الإنتاجية[1].

وقد استعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير النواقص التي حددها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية والعناوين ثلاثة وهي:

1. تشجيع الديمقراطية.
2. الحكم الصالح وبناء المجتمع المعرفي.
3. توسيع الفرص الاقتصادية.

[1]– أحمد سليم عبد الله، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001– 2013)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013– 2014، ص ص 29، 30.

- الأهداف الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط الكبير:

يهدف المشروع لإعادة هيكلية للنظام في الشرق الأوسط في جميع مكوناته السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية[1]، وإحداث تغيرات أكثر من 22 دولة في الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الأمريكية، والإسرائيلية عن طريق إجراء إصلاحات شاملة في البلدان العربية، والإسلامية، ورسم خريطة جديدة للشرق الأوسط الكبير لإتمام المحافظة على المصالح الأمريكية من خلال السيطرة على مصادر النفط وتوفير الأمن الإسرائيل والحد من الحركات السياسية المعارضة، ويركز المشروع على استغلال الوضع المتخلف في بعض دول المنطقة من غياب الديمقراطية، ووجود أنظمة مستبدة، وعدم احترام لحقوق المرأة، وغيرها من أوجه الدكتاتورية، والاستبداد[2].

وركز المشروع على تحقيق إصلاحات في البلدان العربية انطلاقا من السلبيات الواردة في تقرير الأمم المتحدة للتنمية، وبشكل انتقائي، وأسقط بنفس الوقت أهم ما ورد في التقرير حول التحديات، والمخاطر التي واجهت، تواجه الإصلاح بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

إن الرئيس بوش يحاول من خلال ما يسميه بالإصلاح الديمقراطي، والاقتصادي في المشروع الصهيوني في المنطقة، وأمركة، وصهاينة البلدان العربية، والإسلامية، وسلب ثرواتها، وتغيير هويتها، القضاء على النظام العربي[3].

موقع اجزائر من المشروع الشرق الأوسط الكبير:

كانت الجزائر سباقة في الإصلاحات السياسية رغم الثمن الفادح الذي دفعته من أجل ذلك وأجرت تعديلات قوية على دستورها بصورة ذاتية وأعلنت في كل ذلك أنها تتبنى

---

[1]- عبد القادر رزيق الخامي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الجزائر: ديوان المطبوعات، ط1، 2005، ص 19.

[2]- مرجع نفسه.

[3]- حسين غازي، **المشروع الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والأمبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005، ص ص 109- 111.

الديمقراطية أسلوبا للتحكم والتنافس والتداول على السلطة قبل طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وقد حضرت الجزائر قمة الولايات المتحدة والثماني الكبار في جورجيا إلى جانب الرؤساء لكل من نيجريا وجنوب إفريقيا وغانا وأوغندا وعربيا ملك الأردن وأمير البحرين واليمن، وقد قال الرئيس الجزائري السيد "عبد العزيز بوتفليقة" على هامش القمة أنه حضر هنا ممثلا للجزائر فقط وعن مشروع الشرق الأوسط أضاف أن الجزائر باشرت الإصلاحات منذ التسعينيات ودفعت من أجل ذلك ثمنا غاليا ويضيف هي لا تخشى الإصلاحات التي مست قطاعاتها الحيوية. وحضيت الجزائر باحترام وتقدير من طرف المسئولين الأمريكيين على مختلف المستويات بدءا من الرئيس جورج بوش الذي كرر إعجابه بالتجربة الديمقراطية الجزائرية والانتخابات الرئاسية الأخيرة وانتهاء بتصريح السفير الأمريكي بالجزائر السيد "ريتشارد ايردمان " الذي صرح في (07) فيفري سنة 2005. أن الجزائر قد قطعت خطوات عملاقة في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعبور الهادئ من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر[1].

المطلب الثاني: القيادة الأمريكية العسكرية افريكوم.

في السادس من فيفري 2007 أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبيليو بوش" ووزير دفاعه "روبرت جيتس" عن إنشاء قيادة أمريكية لقارة إفريقيا عرفت اختصارا باسم افريكوم جاء هذا القرار محصلة لعشر سنوات من الدراسة داخل وزارة الدفاع الأمريكية والتي خلصت على أهمية الإستراتيجية المتزايدة للقارة الإفريقية وأن السلام والإستقرار في القارة لا يؤثران فقط على الأفارقة ولكن على المصالح أمريكا وعلى المجتمع الدولي على حد سواء ولذا رأت الولايات المتحدة أن تنشئ قيادة خاصة لإفريقيا لزيادة تركيز وزارة الدفاع على إمداد

[1]– عبد القادر رزيق الخامي، **التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان**، المرجع نفسه، ص ص 95، 96.

دول القارة و مؤسساتها مثل الاتحاد الإفريقي بالدعم في النواحي الأمنية وهي واحدة من ست قيادات عسكرية أمريكية مقاتلة وتوجد رئاستها في شتوتغارت في ألمانيا وهي مسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية في إفريقيا والعلاقات العسكرية مع 53 دولة افريقية وتغطي كل إفريقيا بما في ذلك الدول العربية والإسلامية باستثناء مصر التي تقع ضمن مسؤولية القيادة الأمريكية الوسطى مؤخرا تطرقت أنباء منها إعلان إشرافها على مشروع لتحسين الاتصالات في دول شمال إفريقيا والساحل كجزء من الجهود المبذولة لتعزيز العمليات العسكرية الأمريكية وسط تهديد تنظيم القاعدة في شمال إفريقيا[1].

- أسباب إنشاء القيادة العسكرية افريكوم:

ترجع أسباب إنشاء هذه القيادة إلى أهداف أمريكية أخرى لا تتعلق فقط بالحفاظ على الأمن داخل القارة[2]، بل تتعداه إلى الاستفادة من خيارات القارة ومواردها خاصة النفط واحتواء القوى الكبرى، ومحاولة التقليل من الضغوط على قوات كينتكوم وايكوم نتيجة لحرب العراق وأفغانستان، وظهور الصين كشريك اقتصادي منافس للإستراتيجيات الاقتصادية الأمريكية إلى جانب فرنسا[3].

- ما وراء إنشاء القيادة العسكرية افريكوم:

أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعطت الشرعية المطلقة للولايات في حربها على الإرهاب إلا أن هذا المشروع يحمل في طياته الكثير من الأهداف التي تصب كلها لتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم فوجود قوة أمريكية في إفريقيا هو ليس من أجل حماية القارة الإفريقية من مخاطر الإرهاب وإنما هو يدخل في إطار الإستراتيجية الأمريكية العالمية

---

[1]- وئام محمود سليمان النجار، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستر، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2012، ص 85.

[2]- خالد التزاني، **انتشار العسكري في إفريقيا: الدوافع والرهانات**"، مستقبل العربي.

[3]- أحمد طالب أبصير، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009- 2010، ص 147.

للسيطرة على منابع البترول والثروات ومراقبة كل الممرات البحرية في العالم ومن جهة من أجل تجسيد مشروع الشرق الأوسط الكبير ومن جهة أخرى الذي يمتد من لسواحل كاليفورنيا إلى فلا ديفوستوك ومحاولة تطبيق الرؤية الإسرائيلية التي تسعى لتفتيت المنطقة مثلما حدث في السودان ومواجهة ومواجهة التوسع الصيني في المنطقة ومواجهة المد الإسلامي كما لا ننسى محاولة حصر الاتحاد الأوروبي والحد من مطاعمه ومحاولة للسيطرة على القارة الإفريقية التي تعتبر منطقة نفوذ تاريخي لأروبا وجعلها قفل أستراتيجي لمواجهة خطط التوسع الاروبية والقوى الكبرى في العالم وإدخال أروبا في تبعية أمنية ووقف برنامج الاتحاد الأروبي لتشكيل قوات أمنية موحدة ومحاولة التخلص من سيطرة حلف الناتو مستقبلا[1].

في ندوة الشراكة العابرة للصحراء من أجل مكافحة الإرهاب التي استضافتها السنيغال في 2007 وعلى هذا الأساس سيعهد الفريكوم بتطوير التعاون العسكري مع بلدان الإفريقية التسعة وكذلك قيادة عمليات حربية عند الاقتضاء كما أن القيادة الإقليمية الجديدة التي لم تحدد وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لنحو عامين من الزمن لم تستطيع هذه القيادة الجديدة من تامين مقرها في أي من الدول الإفريقية مما دفعها للبقاء في مقرها التمهيدي في مدينة شتوتغارت الألمانية.

وكانت الدول في منطقة الساحل والحراء الإفريقية قطعت خطوة نوعية جديدة وباتجاه توحيد جهودها لمواجهة ظاهرة الإرهابية وذلك بتنصيب قيادة عسكرية مشتركة تتولى التنسيق الأمني الاستخباراتي والعسكري بين الأجهزة المكلفة بمقاومة الإرهاب وملاحقة عناصر القاعدة بالمنطقة ويتمثل الهيكل الجديد في غرفة قيادة مصغرة للعمليات العسكرية تشترك فيها كل من الجزائر مالي والنيجر وموريتانيا وتحمل اسم لجنة الأركان العملياتية المشتركة وقد تمخضت عنها خطة تمنراست التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماع قادة جيوش الدول

[1]– عائشة محمد الأمين، **إفريكوم القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا**، على الموقع:
http://ethaira.info (11/09/2017)

الأربع في 14 أوت 2009 والتي نضمت قرار مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة تمنراست الصحراوية[1].

- موقع الجزائر من القاعدة العسكرية افريكوم:

كما سبق بمصادر إعلامية جزائرية، أن تحدثت عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء فرع FBI في الجزائر يكون مقرها بالسفارة الأمريكية في الجزائر، ويتولى أمرها رئيس مكتب باريس، ويقدر مجموع مكاتب FBI المنتشرة عبر العالم بـ 75 مكتبا تتخذ من مباني السفارات الأمريكية مقرا لها ويملك الجهاز مكتبين بالمغرب العربي (شمال إفريقيا) أحدها بالمغرب والآخر بمصر، وطرحت الصحف الجزائرية التي أوردت النبأ عدة تساؤلات حول الغرض من إنشاء مثل هذا المكتب، واصفة مهمته بالغامضة وذات صلة وثيقة بعدم نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد مشروع القيادة العسكرية الموحدة في إفريقيا والمعروفة بـ "الافريكوم"، وعلق خبير جزائري في الشؤون الأمنية على فكرة فتح مكتب بالجزائر قائلا: الفكرة ليست جديدة وهي تندرج في سياق المقاربة الأمنية الأمريكية في إفريقيا عموما ومنطقة الساحل على وجه أخص، كما أنها تختزل رغبة واشنطن الدفينة في تعزيز وجودها بالقارة السمراء تحت غطاء محاربة القاعدة[2].

---

[1]- صالح محمد علي، **مقترح قانون جزائري منع إقامة قواعد عسكرية أجنبية**، على الموقع:
https://www.khodja-brahim.com.

[2]- اليمن زرواطي، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 19758- 2008**، لندن: مطبوعات أي كتب، 2014، ص ص 121- 122.

المبحث الثاني: السناريوهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية الأمريكية.

يعد المفكر الفر يعد المفكر الفرنسي Tocquvill أوّل من استعمل مصطلح يدل على مستقبل كمجال للدراسات والأبحاث الأكاديمية، وكان ذلك سنة 1835 في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" وهي أول المحاولات في تطور المستقبلي للقوى الكبرى، وفي عام 1949 ابتكر المؤرخ الألماني Flechtein مصطلح علم المستقبل Futurologie، ليشير به إلى علم منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة وقد دشن كتابه "التاريخ وعلم المستقبل" عملية تطبيق واسع لهذا العلم تستهدف التنبؤ ببعد المدى[1].

ولهذا يرى بنتون BETOUN التخطيط كمفهوم عام على أنه التحضير واعداد ذهني للنشاط من أجل العمل، أي بناء خريطة ذهنية، أي أن التخطيط وفق هذا المعنى هو كل فعل مقصود يتصور ويثبت في الخيال قبل أن يأخذ مكانه في الحقيقة، أي يجب أن يعمل وهذه قاعدة التفكير قبل العمل.

كما يشير مفهوم التخطيط إلى أن الخيارات السياسية هي القناة الأساسية في إحداث تغيرات في التوجه الإنساني وعملية مستمرة تتضمن قرارات واختبارات بين أهداف تداولية في استخدام الموارد المتاحة بهدف تحقيق أهداف خاصة خلال فترة ما. فهو أداة تستهدف تحديد الخيارات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، العسزكرية والوسائل اللازمة لتمويلها.

– التقنيات المستعملة يستعين الخبراء في مجال التخطيط بالعديد من التقنيات المستقبلية، ترشيد التخطيط من تحديد المشكلة إلى مرحلة التقييم منها بتقييم السناريوهات والتي سأعمل بها في هذا المبحث: تقنية دلفي، تقنية التنبؤ، تقنية المحاكاة، تقنية نظرية المباراة، بحوث العمليات ونظم المعلومات.

---

[1]– أسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010– 2011، ص 155.

– **تقنية السيناريوهات:** تدخل في التقنية ضمن أدوات المنهجية الأكثر استعمالا إلى أنها لا تد متى وكيف تحدث الظاهرة، معينة في المستقبل ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر، فهي طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقا من حالتها وصولا الى رصد سلسلة من التوقعات لها، فهو عبارة عن فرضيات ولها ثلاثة أنواع : السيناريو الاتجاهي والخطي: والذي يفترض بقاء واستمرار الوضع القائم للظاهرة موضوع الدراسة والعلاقات الجزائرية الأمريكية وهنا اسقاط خطي لاتجاه الظاهرة في الحاضر والمستقبل.

– **الاتجاه الإصلاحي التفا ؤلي:** وهو على خلاف السيناريو الأول الذي ينطلق من فرض البقاء، فإن السيناريو يركز على حدوث تغيرات واصلاحات إيجابية للعلاقات الجزائرية الأمريكية، الذي يؤدي في نهاية المطاف الى تحسن في اتجاه العلاقات مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

– **السيناريو التحولي أو الرديكالي (التشاؤمي):** حيث يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي والتي تحدث تمزقا أو قطعة مع ومسارات واتجاهات سابقة، بناء على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى، وهذه المرحلة تؤثر في تطور الظاهرة وترتب وفقا لأهميتها إلى رئيسية وثانوية[1].

المطلب الأول: سيناريو الإبقاء على الوضع الحالي.

بالنسبة لسيناريو الإبقاء على الوضع الراهن فيفترض استمرار المتغيرات على مستواها دون تغير لا بالزيادة ولا بالنقصان، يعتمد على نقطة مهمة تراجع مستوى التهديد في المنطقة

[1]– ساحلي مبروك، **مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقها في التخطيط**، الجزائر: جامعة أم البواقي، ص ص 2، 3.

أي تراجعها وذلك ليس بالضرورة نهايتها أو هزيمتها، هناك احتمال أن تغير من أساليب عمالها وتقوم بإعادة نظم واستغلال الأحداث الدولية الراهنة وتوجه نسبة المعادلة تجاهها فقط.

يرى المنسق في الحرب الأمريكية على الإرهاب دانيال جامين أن جماعة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي تمثل تهديدا أقل على الاستقرار في المنطقة من تهديد القاعدة في الأراضي الباكستانية وشبه الجزيرة العربية تحديدا اليمن وعليه فإن الجماعة بمكنها تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة. ولن تتمكن من الحصول على الدعم المهم من سكان المنطقة، قد لايمكن أن تكون الجماعة المحرك الرئيسي للعلاقات الأمريكية مع شركائها، كذا لأن تتمكن من إثارة صراع اثني وطائفي مثلما فعلت في العراق.

ويمكن التركيز على أن الجزائر تحاول التنسيق مع دول الجوار من أجل الأمن الديبلوماسي لقضايا المنطقة وفكرة نجاح للمجلس التأسيسي في ليبيا كما هو الحال في تونس، مما يضعف حظوظ الجماعات الإرهابية في المنطقة وعمليات تهريب السلاح الليبي المنتشر في المنطقة بين القوات العسكرية لهذه الدولة التي تعمل على التنسيق فيما بينها وتعمل على إعادة بناء ليبيا وارجاع الأمن والاستقرا إلى تونس وكذلك الاتفاق بين الأطراف المتصارعة في مالي بوساطة جزائرية. ويستمر كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية على تفادي نقاط الاختلاف والتعاون الأمني، انطلاقا من الاعتماد المتبادل، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الجزائر للأسباب الحيوية التي تم تبنيها في الحرب على الإرهاب وأهمها الدور المحوري للجزائر في المنطقة سواء على المستوى الأمني الدبلوماسي والاقتصادي وهو التعاون المهم في نفس الوقت الحذر بين البلدين، بسبب خلافتهما لمنظورهما للقارة الافريقية ومشاكلها وطريقة التعامل معها والقضايا المختلفة عنها، مثل قضية الشرق الأوسط، الصحراء الغربية، التدخل في ليبيا وقاعدة أفريكوم في القارة الافريقية، أي التواجد العسكري الأمريكي.

من خلال التصريحات الأمريكية التي تبين أن ايجاز الجزائر لقاعدة تمنراست يعد خطوة مهمة في محاربة الإرهاب وتحقيق الأمن في المنطقة، في نفس الوقت هناك الدعم الأمريكي للمغرب في قضية الصحراء الغربية ولإسرائيل مما يجعل مستوى التعاون سوف يبقى على الوضع الحالي دون أي تطور أو توسع يذكر خصوص بموقف الجزائرالرافض دائما لتدخل الأجنبي مثلما كان الحال بالنسبة للتدخل العسكري في مالي وليبيا، وقد حذرت من العواقب الوخيمة لهذا التدخل. وهي الدولة المتمسكة بمدأ احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية للدول التي توارثتها عن الاستعمار التقليدي وذلك بتقديم الجزائر تدريبات لجيوش دول الساحل بالإضافة الى التدريبات السنوية المهمة لدول المنطقة من خلال رفع الكفاءة والتدريب. كل العمل بأحدث الوسائل التكنولوجية وتحسين قدرات استثمار الأمنية والتنبؤ بوقوعها قبل حدوثها مما يتناسب مع الأحداث الحقيقية.

وقد شارك ضباط وضباط صف من وحدات خاصة من مالي وموريتانيا والنيجر مع وحدات القوات الخاصة الجزائرية مختصة في مكافحة الإرهاب في مديرية الاستعلامات من القوات النخبة في الدرك الوطني في تمرين قتالي لأكثر من 48 ساعة في منطقة تقع جنوب الشذاشن وغرب أقلاب على الحدود المستبركة بين الجزائر ومالي وموريتانيا، حيث شملت التدريبات مطاردة جماعية إرهابية على مسافة 300 كلم تختبئ في مناطق وعرة قماما للتضاريس في "أدغال ايفوغاس" و"واد زورات" وهي من أهم معاقل إمارة لتظيم القاعدة في بلاد المغرب وشمال مالي.

وعليه فإن العلاقات الجزائرية الأمريكية بسبب الحساسية بين البلدين نظرا لمواقف الاصطدام واختلافهما فهي مرشحة في الاستمرار على الوضع الحالي وذلك يعود إلى الضرورة التي تحتم عليهم التعاون في بعض المجالات خصوصا الأمنية ولكن يبقى الحذر بينهما في نفس الوقت خصوص من تخوف الجزائر من مشروع أفريكوم ورفض لها الولايات المتحدة الداعمة لإسرائيل والمغرب ، ولهذا في العلاقات الجزائرية الأمريكية ستستمر على ماهو عليه، سوف تكون علاقات مصلحة عند اقتضاء الضرورة لذلك.

وقد تقتصر على تدريبات عسكرية ثنائية والقيام بعمليات مشتركة بين القوات الجزائرية والأمريكية ضد جماعات إسلامية مسلحة مثلما حدث في 2009. وشبكات تهريب المخدرات والأسلحة في الجنوب الجزائري وتنسيق المخابرات وتبادل على مستوى المعلومات لتفادي الهجومات على المنشأة الاقتصادية في الجنوب الجزائري وهي شركات أجنبية في مجال البترول[1].

المطلب الثاني: السيناريو التوافقي.

بالرغم من ن العلاقات الجزائرية الأمريكية ليست بعلاقات الند للند، بل علاقات الغالب للمغلوب، إلاّ أن الازدواجية بالتوافق بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية من توافق كبير خصوصا بتوجه الجزائر السياسي والاقتصادي نحو القيم الليبرالي وهو ما يتوافق مع المشاريع الأمريكية مثلا مشروع الشرق الأوسط الكبير، مما يبرهن على ذلك حادثة اختطاف السياح الأوروبيين في أوائل 2003، الحدث الذي دفع واشنطن إلى اعتبار أنه بإمكان الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا إستراتيجيا جديدا، وفي عام 2004 أتت القوى الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر في عدد من المناورات العسكرية التي نظمها الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي، كذلك أشركت الجزائر في مبادرة الساحل الافريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت مبادرة العابرة للصحراء (TSCTI) ويشار أن سبع من الدول المشاركة في المبادرة تتمتع باحتياطات نفطية هائلة. قد رعت الجزائر وجود أمريكا في منطقة تمنراست في الجنوب الجزائري لحماية التجهيزات النفطية على الرغم من أن القادة السياسيين ينفون ذلك مرارا وكذلك أيضا نفي برعاية القيادة العسكرية الافريقية التي خططت لها وزارة الدفاع الأمريكي[2].

---

[1]– مريم براهيمي، **التعاون والأمن الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، 2011– 2012، ص ص 187– 226.

[2]– بوجنية، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، تقارير الجزيرة يونيو/ حريزان 2012، ص 10.

والمعروف بأفريكوم (AFRICOM) حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا تفضل التدخل العسكري على مالي، تضل الطرح الجزائري في أزمة مالي وعدم التدخل العسكري على عكس فرنسا التي كانت السابقة الى التدخل العسكري مما جعل سبل تطوير العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية كبير خصوصا بالنظر إلى الرهانات الأمنية في المنطقة، ذلك بالفشل المؤسساتي لمعظم الدول المجاورة لها والانتشار الرهيب للسلاح في المنطقة بعد سقوط نظام القدافي، وكذلك بعد ما فتح انهيار النظام النار على كامل الساحل الافريقي ودول شمال افريقيا خاصة والكم الهائل من الأسلحة التي وقعت في يد الجماعات الإرهابية وأبرزها تلك العملية الهجومية على القنصلية الأمريكية في بنغازي واغتيال السفير الأمريكي في 11 سبتمبر 2012 والحرب على العراق وأفغانستان وتوجهات السياسة الأمريكية نحو القارة الافريقية وقيام أكبر الشركات الأمريكية في مجال التنقيب، استخراج النفط والقتل الحشاراتي بين مختلف المليشيات التي حاربت ضد النظام وترفض وضع السلاح وهو الأمر الذي يحصل، منع اللغة الأكثر استخداما في تعامل الليبيين مع بعضها وقد ساعد الطابع القبلي وانخفاض مستوى التعليم في تنامي الظاهرة، رغم محاولات رجال السياسة التي شهدتها ومازالت تشهدها الى يومنا هذا، بدرجات متفاوتة: اغتيال أبرز شخصيتين معارضتين:" **شكري بلعيد ومحمد البراهيمي**" "فضلا عن الهجمات الإرهابية التي أدت إلى مقتل العديد من الجنود التونسيين في جبل شعنابي الحدودي مع الجزائر، مما أثر سلبا على الأمن القومي الجزائري، بل أدخلها في بوابة الإرهاب ويشكل الهجوم على المجتمع الغازي، قاعدة الحياة في تقنتورين بولاية عين أميناس بتاريخ 20 جانفي 2013 التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تدعى كتيبة الموقوعون بالدم بقياد المختار بالمختار من جنسيات افريقية ومغاربية، احتجزو أكثر من 60 عامل جزائري و40 رهينة أجنبية من جنسيات مختلفة بأحداث الأسلحة العسكرية الليبية، حيث كسبت تعاطف أمريكا

صرحت كاتبة الشؤون الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" كتب الاعتداء عندما أكدت على أن لا أحد يعرف وحشية الإرهاب مثل الجزائر[1].

أما في المجال الاقتصادي فقد سجلت الشركات الأمريكية في مجال النفط أفاقا جديدة منذ منتصف التسعينات، حيث بلغ اجمالي الإستثمارات الأجنبية النفطية في الجزائر بالشراكة مع سوناطراك ما لا يقل عن 8.6 مليار خلال فترة (1999- 2003) وتأتي الشركات الأمريكية في المقدمة بنسبة 35% متبوعة بالإيطالية 14%، ثم الأسترالية 09%، فالبريطانية، الأندونسية والكنادية بنسبة 08%، أما الفرنسية فهي متأخرة بنسبة 07%.

فقد بلغت مساهمت الشركات الأمريكية فيها بنسبة 20% بعد الشركات البريطانية بنسبة 30% والأسترالية بـ 16% والإسبانية بـ 15%.

وقد بلغت حصة الشركات الأمريكية من انتاج النفط في الجزائري 100 ألف برميل في اليوم سنة 2002، فيما يذهب جون سيتر إلى التوقع بأن الإنتاج أناداركو من النفط في الجزائر مرشح لبلوغ أكثر من 700 ألف برميل في اليوم في عام 2006.

وقد تجاوز انتاج الشركات عتبة 500.000 برميل في اليوم عام 2005 إضافة إلى شركتين أمريكيتين أركو وأموكو.

أما الجانب السياسي حيث وضع الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب الجزائر ضمن أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية، غياب الجزائر عن الدول السبع التي يمنع من أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دافع سبايسر عن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن الهجرة وتدفق اللاجئين قائلا: "**إن إدارة أبوما وضعت من قبل الدول السبع تحت بند دول مثيرة للقلق بشكل خاص حيث هناك دول ذات أغلبية مسلمة ليست ضمن القائمة ضمنها الجزائر**، وهذا **ما يؤكد** لنا أن هناك رغبة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر لتوطيد العلاقات فيما بينهما وذلك راجع لعدم إدراج الولايات المتحدة، إدارة ترامب

[1]- كربوش عمراني، زروال سهام، **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع5، أكتوبر 2014، ص ص 118- 120.

الجزائر ضمن الدول المثيرة للقلق، هذا ما يجعل إمكانية توطيد العلاقات بين البلدين من قبل وارد لأن الجزائر معرفة بالمعاملة بالمثل وتلك الخطوة وتصرح بأن الجزائر من أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية، والدليل على ذلك عدم إدراج الجزائر ضمن الدول التي حذرت إدارة ترامب من دخول رعاياها الى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: السيناريو التحرّري، الاصلاحي.

هناك إمكانية لاعتماد الولايات المتحدة الأمريكية المشكلة في كل من تونس وليبيا، أي انخفاض أهمية الدور الجزائري في ظل الرفض الجزائري العلني شؤون المنطقة علني للتدخل المباشر والاستعداد الذي أبداه مالي للتعاون مع الولايات المتحدة يمكن أن يؤثر على مستقبل التعاون بين البلدين في ظل محاولات الحياد التي تبديها الجزائر لقضية التوارق، وبعد اتفاق الجزائر 2006 والذي يعد أهم المستجدات للقضية التارقية، حيث التزمت الحكومة المالية في إطاره بإدماج التوارق في مؤسسات الدولة المدنية منها العسكرية التنمية في مناطق الشمال، لكم عاد التوتر باتهام إبراهيم باهانقا قائد جماعة التوارق المسلح في شمال مالي، حيث انطلقت المواجهات بين الجيش المالي والمسلحين التوارق مما سبب موجة من النازحين المدنيين الذين يحاولون الدخول الحدود الجزائرية، التي قامت بفتح مخيمات على الحدود للاجئين القادمين من مالي بتماوين وقد ناشد حركة تحرير الأزواد الجزائر بتدخل لإنقاذ المدنيين، حيث التزمت بالحياد وقد قامت تشديد الرقابة ضد عمليات تهريب الوقود لمنع الوصول الى أي طرف من أطراف النزاع مما أوقف القوات الجوية الجزائرية على التعاون مع قوات السلاح الجوي المالي في إطار محاربة الإرهاب، خصوصا عندما أبدت مالي استعداد لمنح الولايات المتحدة الأمريكية امتيازات شمال البلاد بهدف مراقبة قبائل

التوارق وهو ما يبدو من خلال محاولات ربط القضية الترقية بالإرهاب في المنطقة وهو الشيء الذي سيؤدي بالجزائر إلى رفضه، مما قد يؤدي الى توتر في العلاقات بين البلدين[1].

نلاحظ أن الجزائر بعد مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قام بالانفتاح السياسي والعسكري الأمني والاقتصادي على عدد من الدول تربطهما علاقات اقتصادية كالصين، تاريخية كفرنسا، عسكرية مثل روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا) لذا العلاقات الجزائرية الأمريكية يبدو أنها تحافظ على نوع من التوازن الاستراتيجي الذي لديه أبعاد تاريخية لما تكتسبه من طابع خاص لأنها ليست وليدة اليوم، فلها جذور تاريخية إضافة إلى اعتبارات إيديولوجية وجغرافية مهمة سواء ما يتعلق بقوتها، أو بسرعة حدوث التوتر، ولكن يبدو من الواضح أن الاهتمام الفرنسي بمحاولة رفع مستوى العلاقات مع الجزائر لا يعود فقط للمنافسة الاقتصادية في المنطقة، لاتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي والتي بدأ العمل بها وبالتواجد الصيني في المنطقة وتركيا والاستراتيجية المشتركة لمكافحة الإرهاب في إطار التنسيق الأمني بين دول البحر الأبيض المتوسط وتتضمن تعزيز التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإرهابية وكذا الرفض، لأي لجوء أو إقامة لمنفذي ومدبري الأعمال الإرهابية في هذه الدول وتنسيق الجهود في مجال الاتصال لمكافحة الإرهاب والاجرام عبر الانترنيت مهمة بحكم القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية لها، هذا من جهة ومن جهة أخرى بالرغم من تراجع الجزائر عن النهج الإشتراكي إلاّ أن العلاقات الجزائرية الأمريكية لا تمثل إلاّ أحد الاتجاهات أو الأقطاب للسياسة الخارجية في ظل وجود البدائل المتاحة لها في المنطقة أو خارجها والتي لديها معها علاقات تاريخية، اقتصادية وسياسية.

[1]– مريم براهيمي، **التعاون والأمن الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**، مرجع سابق، ص ص 185– 221.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص:

- سعي الولايات المتحدة لاحباط أي محاولة من الدول لتصبح دولة عظمى يمكنها أن تظهر على الساحة الدولية.
- السيطرة على ثروات طبعية في القارة الإفريقية.
- اعتماد الولايات المتحدة على كم لا يستهان به من واردتها من البترول من القارة الافريقية يقدر بـ 25 في 2015.
- رغبة الولايات المتحدة في تطويق نفوذ النظمة الإستراتيجية.

خاتمة

تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة مسالة العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بالبحث عن جذور العلاقات بينهما باعتباره ذات أهمية لفهم أي موضوع و التحكم فيه. وتم التطرق أيضا إلى الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والأهداف الحقيقية من هذه الإستراتيجية.

يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الأمريكية الجيدة راجعة إلى الخلفية التاريخية، كون تاريخ العلاقات الثنائية حسنة رغم بعض التوترات، فهذا العامل لعب دورا مهما في توطيد العلاقات الثنائية، لذا تم استخدامه كمرحلة أولى لتحليل الدراسة في مختلف جوانبه، كذا العامل البراغماتي الذي تأثر بالتغيير البنيوي الذي طرأ على النظام الدولي، ويعتبر العامل الأمني عامل مؤثر في العلاقات الدولية.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر 2001 لشن الحروب لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية، حيث أوضحت أن الأهداف الأمريكية وراء "الحملة ضد الإرهاب" تتعدى ذلك بكثير لتشمل إلى جانب فرض الهيمنة العالمية، السيطرة على النفط وتشغيل الصناعات العسكرية الأمريكية لانتشال الاقتصاد الأمريكي من الركود، وتطويق الخطر الروسي–الصيني المحتمل، وشن حرب مفتوحة ضد دائرة الحضارة الإسلامية بالتحالف مع الصهيونية استجابة لدوافع دينية كامنة في العقيدة البروتستانتية المتطرفة، وتحقيق السيطرة الثقافية على المنطقة من خلال فرض مجموعة من الإصلاحات السياسية والثقافية والتعليمية بما يتوائم مع الأهداف الأمريكية الصهيونية.

إن دور الجزائر الأساسي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يكمن في إمكانياتها الاقتصادية اذ تحتل المرتبة السادسة من حيث تزويد الغاز الطبيعي والنفط، والاستفادة من التجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب، والاستفادة من الديبلوماسية الجزائرية في تسوية بعض النزاعات في المنطقة.

يمكن القول بان أهداف هذا المشروع وإن كان حبرا على ورق ولم يترجم عمليا إلا جزء بسيط في شكل مبادرات للإصلاح السياسي أو الاقتصادي في بعض البلدان العربية،

تبقى الإشارة بأن الهدف هو تفتيت المنطقة العربية و إضعافها مما يسهل على الولايات المتحدة في إحكام السيطرة عليها وعلى نفطها بشكل خاص، وأيضا يعزاز هذا المشروع من مكانة وهيمنة إسرائيل ودمجها في المنطقة، كذلك يعمل على استنزاف قوى تيارات الإسلام السياسي في صراعات مذهبية داخل المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى إن إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية قد أثار الكثير من الجدل والشكوك حول النية الحقيقية للإدارة الأمريكية، والتي واجهت معارضة من أغلبية القادة الأمريكية، خصوصا بعدما بدأت وزارة الدفاع الأمريكية عملية البحث عن مقر لقيادة إفريقيا الجديدة، حيث صرح (محمد بجاوي) وزير الخارجية الجزائري آنذاك– إن الجزائر لن تقبل إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، ولقد أعربت بقية دول المغرب العربي بوضوح عن رفضها.

إن التدخل في الشؤون الداخلية للدول بزعم حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت شعار التدخل الإنساني، ماهو إلا واجهة لتحقيق مصالحها الخاصة، فنشرالديمقراطية يعتبر هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية التي تعمل على تطبيقها.

إن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية وما تبعها من مبادرات ومشاريع وقواعد عسكرية هدفها الوحيد إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية وفقا للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.

نتائج الدراسة:

- تركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م أثارا على كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والعسكرية داخل المجتمع الأمريكي.
- تقسيم العالم إلى محور الشر و هو الخير بمعنى إما مع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الشر أو ضد الولايات المتحدة الأمريكية بجانب الإرهاب.
- إن الولايات المتحدة الأمريكية وظفت الأحداث لتحقيق أجندتها السياسية تحت شعار أحداث نظام الديمقراطي في الشرق الأوسط وفي بعض البلدان خاصة.
- استغلت الولايات المتحدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر للحصول على أكبر دعم وتأييد دولي لسياستها وتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة الإرهاب.
- إن غزو الأمريكي لكل أفغانستان والعراق من أحد أهم النماذج للتدخل في الشؤون الداخلية لتحقيق الغايات الأمريكية في السيطرة على ثرواتها.
- يهدف مشروع الشرق الأوسط إلى إعادة صياغة المنطقة جغرافيا ثم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا.
- إقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة.
- عسكرة إفريقيا خاصة منطقة الساحل لسيطرة على مصالحها.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1. أبو قاسم، سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2.
2. بحوش، عمار، **مناهج البحث العلمي، طرق اعداد البحوث**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2007.
3. البزاز سعيد توفيق عزلى، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1962- 1955**، مدارس، جامعة كلية الآداب: قسم التاريخ.
4. الجيلالي أبو قاسم، محمد ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 2.
5. الجيلالي عبد الرحمان، محمد ، **تاريخ الجزائر العام**، ط3، بيروت: دار الثقافة، 1980.
6. زرواطي، اليمين، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1978- 2008**، لندن مطبوعات أي- كتب، الطبعة الإلكترونية الأولى على الموقع:

Etukub-info@gmail.com

7. علي، تابليت، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1776- 1883**، ج1، الأبيار- الجزائر: منشورات تالة.
8. غازي، حسين، **المشروع الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.
9. فهمي، عبد القادر محمد، **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية- دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري**، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، الطبعة العربية الأولى.
10. قصي، طارق، **الإرهاب (ثقافة الخوف)**، بغداد: مطبعة ليث فيصل للطباعة المحدودة، 2003.
11. المخادمي، عبد القادر رزيق، **مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الجزائر: ديوان المطبوعات، ط1، 2005.
12. عبد الرحمان محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ط3 ، بيروت: دار الثقافة، 1980.

13. منذر، سليمان ،" **خبير استراتيجي يدعو لتحقيق مستقبل لأحداث سبتمبر**"، منذر سليمان، أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، مركز الكشف للمتابعة وللدراسات الإستراتيجية، واشنطن.

14. نايت بلقاسم، مولود قاسم، **شخصية الجزائر وهبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج0، برج الكيفان– الجزائر: طباعة دار الأمة.

15. نايت بلقاسم ، مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، دار الأمة للطباعة والنشروالتوزيع، الجزائر، 2007.

16. نايت بلقاسم، مولود قاسم، **ردود الأفعال الأولية عن الفاتح من نوفمبر**، ج0 ، برج الكيفان– الجزائر، طباعة دار الأمة.

17. ولد، أباه، **عالم ما بعد 22 سبتمبر 2001– الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية**، الدار العربية للعلوم، 2004، بيروت، ط1.

المذكرات:

1. إبراهيم، مريم، **التعاون والأمن الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وعلى المنطقة المغاربية**، رسالة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية: العلوم السياسية، 2011– 2012.

2. أبصير، أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009– 2010.

3. أبصير، أحمد طالب **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009– 2010.

4. أحمد سليم، عبد الله، **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001– 2013)**، رسالة ماجيستر، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب علوم، 2013– 2014.

5. برد رتبة، **الحوار الاورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.
6. بوعلي، أحميدي بوجلطية، **سياسيات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، الجزائر: جامعة دالي إبراهيم، 2009.
7. حشود، نور الدين، **العلاقات الجزائرية الأمريكية 1992- 2004**، جامعة قسنطينة:: كلية الحقوق، 2005.
8. رسولي، أسماء، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة الماجستير، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2000.
9. ظريف، شاكر، **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الغربية والتحدّيات والرّهانات**، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، 2009.
10. العايت، معمر مناصرية، **العلاقات الفرنسية الأمريكية والمسألة الجزائرية 1942-1962**، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2008- 2009.
11. العلمي ، حفيظة، **الأدوار الجديدة بحلف الناتو بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.
12. النجار، وئام محمود سليمان، **التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2002.

المقـالات:

1. بوجنية، **الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، تقارير الجزيرة، يونيو/ حزيران 2012.**
2. التزاني، خالد، "**انتشار العسكري في افريقيا: الدوافع والرهانات،** "مستقبل العرب، المغرب جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
3. جام ساحلي، مبروك، **مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقها في التخطيط،** الجزائر: جامعة أم البواقي.
4. **السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك أوباما إهمال قصود أم ارجاء هادف،** مركز العربي للدراسات المستقبلية على الموقع:

http://WWW. Mostakbalait.blogspot.com /15/7/2017/h 22:54.

مواقع الأنترنيت:

1. عبد الحكيم، سليمان، **الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، على الموقع:

http://wwwshutkarat.net/24/08/2017.

2. العرقان عبد الرحيم، **السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر** على الموقع:

WWW.abrai.com/29/08/2017

3. ياسر، صالح، **بعض معالم التحولات في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** على الموقع WWW.M.alewar.org :بتاريخ: 2017/08/08.
4. صحيفة هيلسنكي(التضامن)، **نظرة على السياسة الخارجية الأمريكية** على الموقع: WWW.albainah.net بتاريخ الاطلاع: 26/05/ 2017.
5. أطروحات فوكوياما وهانتنغتون والنظام العالمي الجديد على الموقع:

WWW.books.google.dz

6. الشلبي، جمال، "**العرب وأمريكا بعد11 سبتمبر**"، على الموقع:
http://www.alzeera.net/26/2017/h1:12.

7. أمين، محمد، **المدركات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر، إدارة جورج الكربوش نموذجا،** الدراسات المغاربية 2017/09/01 على الموقع: WWW.afarairess.com بتاريخ الدخول: 2017/09/29 على الساعة 16 ساعة.

8. أشرف، وليد، لماذا التقارب الجزائري الأمريكي أحسن مع الجمهورين 08/19 على الموقع، 21.:www.alfarairahgoum.com//http: 5/9/2017h/1

9. **السياسة الأمريكية تجاه المنطقة المغرب العربي في عهد الرئيس باراك اوباما إهمال مقصود أم ارجاء هادف،** مركز العربي للدراسات المستقبلية على الموقع:
http://WWW. Mostakbalait.blogspot.com /15/7/2017/h 22:54.

10. صالح، محمد علي، **مقترح قانون جزائري منع إقامة قواعد عسكرية أجنبية،** على الموقع: **https**://**www.khodja-brahim.com** (12/09/2017).

11. سي، محمد امين، **المدركات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الجزائر إدارة جورج ولكربوش نموذجا،** الدراسات المغاربية www.djaraivoss.com.2017/8/29.

12. بوغرارة، عبد الحكيم، **الولايات المتحدة الامريكية تسعى لبناء علاقات استراتيجية مع الجزائر،** على الموقع:www.djaraivoss.com

13. غريب، حكيم، التعاون **الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان.** واشنطن تعتمد تجربة الجزائر لمكافحة داعش القاعدة في الساحل، معهد أمريكا www.altahrironline.com 2017/9/10.

14. صالح ، محمد علي، **مقترح قانون جزائري منع إقامة قواعد عسكرية أجنبية،**على الموقع: **https**://**www.khodja-brahim.com** (12/09/2017).

15. محمد الأمين، عائشة، **افريكوم القاعدة العسكرية الأمريكية في إفريقيا،** على الموقع: **http**://**ethaira.info**.(11/09/2017)h23:21.

المجالات

- بوتفليقة في واشنطن وتجليّات التّوجه غربا، ع 8266، الإثنين 16 يوليو 2001.
- نذير كريمي، **العلاقات الجزائرية الأمريكية تتميّز بتطور غير مسبوق**، يومية المسار العربي، www.elmassar-ar.com/ara/permali.2017/9/14
- أقط سمير، **المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينات، أبعاد وفرص وقيود، جيل الدراسات السياسية والعلاقات المغربية الأمريكية ما بعد أحد الحادي عشر من أيلول العام 2001 آفاقها المستقبلية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- سمير خلف الله، **الموقف الأمريكي من القضية الجزائرية 1830-** 1962، مجلة أصوات الشمال، على الموقع: www.aswat-alchamal.com/ar?/p=98&a=49826 بتاريخ الإطاع 2017/10/13، على الساعة 16 سا.
- مجيد كامل حمزة، **العلاقات المغربية الامريكية ما بعد أحد الحادي عشر من أيلول العام 2001 آفاقها المستقبلية**، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع36.
- **اتجاهات العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر، شبكة الألوكة، على الرابط:**

الملاحق

الفهرس

المحتوى .....الصفحة

الشكر

الاهداء

خطة الدراسة

- مقدمة.....01

- **الفصل الأول: الجذور التاريخية للعلاقات الأمريكية الجزائرية 14-34**

- مقدمة الفصل 14

- المبحث الأول.....15-23

- المبحث الثاني 24-33

- خاتمة الفصل 34

- **الفصل الثاني: السياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ..... 36-63**

- مقدمة الفصل 36

- المبحث الأول.....37-49

- المبحث الثاني 50-62

- خاتمة الفصل 63

- **الفصل الثالث: السياسات الأمريكية في افريقيا والساحل الإفريقي 68-85**

-تمهيد الفصل.....68

- المبحث الأول.....69-74

- المبحث الثاني 75-84

- خاتمة الفصل 85

- خاتمة.....87-89